

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

المركز الجامعي - مغنية -

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص اقتصاد نقدي ومالي



فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية (دراسة حالة الجزائر)

تحت إشراف الأستاذة:

أ. بن شعيب فاطمة الزهراء

من إعداد الطالبتين:

عين السبع فاطمة الزهراء

عدة بركان شهرزاد

لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة تلمسان

أستاذ محاضر - ب

د. بن عزة محمد أمين

مشرقة

جامعة تلمسان

أستاذة مساعدة - أ -

أ. بن شعيب فاطمة الزهراء

ممتحنا

جامعة تلمسان

أستاذ مساعد - أ -

أ. بن لباد محمد

السنة الجامعية:

2016/2015



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكرا وتقديرا: مائة سنة

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم
الأنبياء و المرسلين أما بعد:

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا الذي منحنا العزيمة وروح العمل في السعي وراء طلب
العلم وتوفيقه لنا في إتمام ثمرة هذا الجهد فما كنا فيه من صواب فهو من محض فضله
سبحانه و تعالى ومنه علينا.

كما نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل من ساعدونا في إنجاز هذا العمل
المتواضع و نخص بالذكر:

الأستاذة المشرفة "بن شعيب فاطمة الزهراء" التي تابعت هذا العمل من خلال
توجيهاتها وإرشاداتها حفظها الله ووفقها لما تريد.

إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة هذا البحث وتصحيح أخطائه
وتقييمه.

كل الأساتذة الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي.

شكرا لكل من قدم لنا يد العون والنصح و إلى كل من حفزنا وساعدنا ولو بكلمة.

بارك الله فيكم جميعا وفيمن رباكم وجعل الله الجنة بيتكم ومسكنكم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ الْهَادِي إِلَى الْعِلْمِ عَالَمِ كُلِّ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

أَهْدِي هَذَا الْعَمَلَ بَعْدَ إِتْمَامِهِ بِعَوْنِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَبِحَمْدِهِ

إِلَى:

يَنْبُوعِ الْعَطَاءِ الَّذِي زَرَعَ فِي نَفْسِي الطَّمُوحَ وَ الْمَثَابِرَةَ، يَا مَنْ أْفْتَقَدَكَ، يَا مَنْ أُوْدَعْتَنِي لِلَّهِ
أَهْدِيكَ هَذَا الْبَحْثَ وَالَّذِي رَحِمَكَ اللَّهُ.

الَّتِي حَمَلْتَنِي وَهَنَا عَلَيَّ وَهَنًا، إِلَى مَنْ رَبَّنِي عَلَيَّ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، إِلَى مَنْ كَانَ دَعَاؤُهَا سِرَّ
نَجَاحِي، وَالَّتِي كَتَبْتَ الْجَنَّةَ تَحْتَ قَدَمَيْهَا أُمِّي الْغَالِيَةَ حَفِظَهَا اللَّهُ وَأَطَالَ فِي عَمْرُهَا.

مَنْ جَمَعَنِي بِهِمُ الْقَدْرَ تَحْتَ سَقْفِ وَاحِدٍ، إِخْوَتِي وَأَخْوَاتِي.

جَمِيعِ الْأَهْلِ وَالْأَقْرَابِ.

كُلِّ مَنْ ذَاقَتْ السُّطُورَ مِنْ ذِكْرِهِمْ فَوَسَّعَتْ قَلْبِي صَدِيقَاتِي.

كُلِّ مَنْ تَعَلَّمْتَ عَلَيَّ يَدُهُ حَرْفَ أَوْكَلِمَةٍ.

مَنْ عَمَلْتَ مَعِي بِكُدِّ بَغِيَّةِ إِتْمَامِ هَذَا الْعَمَلِ إِلَى صَدِيقَتِي فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ.

إِلَى كُلِّ هَؤُلَاءِ أَهْدِي ثَمْرَةَ عَمَلِي هَذَا.

غفرته:



المقدمة العامة:

- تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد سواء كان متقدما أو ناميا، بسبب معالجتها الكلية للإقتصاد و على النطاقين المحلي و الخارجي، إذ تلعب دورا رئيسيا في إرساء المقومات الأساسية للنمو الإقتصادي القابل للإستمرار، و لاسيما و أن الهدف الرئيسي لها هو تحقيق الإستقرار النقدي، التوازن في ميزان المدفوعات و مكافحة معدلات البطالة المرتفعة....
- و الذي يعد بدوره بمنزلة المرتكز الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية
- لقد إختلفت نظرة الفكر الإقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطورها المختلفة، بحيث أنها مرت بأربع مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الإقتصادي و فعالية هذا التأثير، و بالتالي إختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسات الاقتصادية، فقد إحتلت الصدارة في مرحلة ما قبل كينز القرن 19 كمحدد للسياسة الاقتصادية الكلية، ثم جاء كينز في الثلاثينات من القرن العشرين ليؤكد على أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، لتعود في الخمسينات السياسة النقدية إلى الطليعة بين السياسات الاقتصادية على يد "ميلتون فريد مان" الإقتصادي الأمريكي زعيم المدرسة النقدية، و هذا الخلاف الذي أدى إلى ظهور مذهب ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة بل طالب بضرورة التفاعل بين الأدوات النقدية و المالية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- إلا أن سياسات التثبيت الهيكلي تجعل من السياسة النقدية أكثر إيقاعا في خدمة السياسات التي يضمها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي و خاصة تلك السياسات الهادفة إلى علاج التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- و الجزائر بدورها مرت فيها السياسة النقدية بعدة مراحل انطلاقا من سياسة نقدية في ظل اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق.

1- الإشكالية:

- من خلال ما تم ذكره يمكننا طرح الاشكالية التالية:
ما مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟
- و لتبسيط هذه الاشكالية حاولنا ادراج التساؤلات التالية:
1- ماذا نعني بالسياسة النقدية و ما هي أهم أهدافها؟
2- ما هي مختلف النظريات التي حاولت تفسير العوامل المؤثرة في قيمة النقود؟
3- فيما تتجلى فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية؟
4- كيف يمكن للسياسة النقدية التأثير على المؤشرات النقدية في الجزائر؟

2- الفرضيات:

إن الاجابة على هذه الاشكالية و التساؤلات الفرعية تجعلنا نطرح الفرضيات التالية:

- 1- تعتبر استقلالية البنك المركزي كسلطة نقدية من الشروط المهمة لنجاح سير السياسة النقدية في أي بلد.
- 2- تعبر السياسة النقدية عن إجراءات تتخذها السلطة النقدية في التحكم في الكتلة النقدية سواء بالتوسع أو بالانكماش.
- 3- تتحد فعالية السياسة النقدية بمدى تحقيق أهدافها و الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي
- 4- تحسن المؤشرات النقدية بعد صدور قانون 10/90 وهذا ما يؤكد على الدور الفعال الذي لعبته السياسة النقدية .

3- أهمية البحث:

تتمثل أهمية بحثنا في إضفاء قيمة مضافة على البحوث السابقة التي شملت الموضوع من خلال الإعداد و العرض، إضافة إلى محاولة وضع سياسة نقدية ملائمة تحاول تصحيح الاختلالات في هيكل الاقتصاد من أجل استغلال الموارد الاقتصادية و المالية لتحقيق تلك الأهداف مستقبلا.

دوافع اختبار الموضوع:

- مدى تلائمه مع تخصصنا (اقتصاد نقدي و مالي).

- كما أننا ارتأينا معالجة موضوع فعالية السياسة النقدية للجزائر بوجه عام من خلال تسليط الضوء على أعلى هيئة مسؤولة على هذه السياسة ألا وهو البنك المركزي و ذلك بتحديد الشروط و الميكانيزمات التي من خلالها يمكنه من وضع و تنفيذ سياسة نقدية فعالة في تحقيق و بقاء استقرار الأسعار بالإضافة إلى مساندة السياسة الإقتصادية للحكومة.

4-أهداف البحث:

- نهدف من خلال دراستنا الى إيضاح و تحليل النقاط التالية:
- 1- تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي و وضع إطار شامل و متكامل لهذه الاستقلالية.
- 2- تقييم السياسة النقدية المطبقة و مدى فعاليتها في تحقيق الأمثلية عن طريق تحليل المؤشرات النقدية.

5-منهجية البحث:

- في صدد إعداد دراستنا إعتدنا على الأسلوب العلمي و الذي يستخدم أكثر من منهج، بحيث تم إستخدام المنهج الإستقرائي للوصول إلى علاقات معينة بين المتغيرات الإقتصادية، و كذا المنهج المقارن بين فترات زمنية مختلفة و المنهج الوصفي في إستعراض و وصف الملامح الأساسية للسياسة النقدية، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي من خلال البيانات و الجداول.

6-الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع السياسة النقدية بعدة دراسات و أبحاث من طرف باحثين و مختصين في الميدان النقدي، فكل موضوع نجد فيه علاقة بين السياسة النقدية و أحد أهدافها سواء من خلال أطروحاتهم أو مداخلتهم في الملتقيات أو في المجالات مع إشارتهم إلى حالة هذه السياسة في الإقتصاد الجزائري، و هذا ما سنبينه من خلال إستعراض الدراسات التالية:

إسم الكاتب	الأطروحة	العنوان	الدراسة	أهم النتائج المستخلصة
دراسة معيزي قويدر	رسالة دكتوراه	فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن إقتصادي في الجزائر. 1990-2006	الجزائر	توصل إلى أن الإصلاحات الإقتصادية الشاملة التي طبقتها الجزائر حققت التوازنات الكلية، فالإصلاح مس النظام المصرفي و السياسة النقدية، فقد عمل قانون النقد و القرض على تغيير جذري للجهاز المصرفي، و أهدافه تشبه إلى حد كبير "أهداف و قوانين الأجهزة المصرفية في الدول المتقدمة ، أما السياسة النقدية فقد تميزت بإصلاح أدائها و تطوير أهدافها مثل الأهداف المتعامل بها في الدول المتقدمة، فتطبيق سياسة نقدية حقيقية في الجزائر كان في سنة 1990 فقط و ساهمت هذه السياسة إلى جانب السياسات الأخرى إلى إستعادة الإحتلالات الإقتصادية، فالتحكم في السيولة النقدية و التراجع في التضخم و التعامل بأسعار فائدة موجبة و عودة النمو بدون تضخم هي مؤشرات تدل على التوازن النقدي و الإقتصادي و أن التوازن في الإقتصاد الجزائري مرتبط بأسعار المحروقات."
محمد راتول و صلاح الدين كروش	مقال "بحوث اقتصادية عربية" العدد 2014/66	تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور (2000-2010)	الجزائر	1- لم تستطع السياسة النقدية تحقيق متلوية أهدافها بحسب المربع السحري لكالدور، ما عدا هدف التضخم و الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى ارتباط النمو الاقتصادي بمدى التحسن في أسعار البترول في الأسواق الدولية نظرا لزيادة تبعية الجزائر للصادرات من المحروقات. 2- ضعف السياسة النقدية في الجزائر راجع إلى عدم التوزيع الأمثل للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، و عدم قدرتها على ابتكار قنوات الموارد المتاحة على كل قطاعات الاقتصاد. 3- على بنك الجزائر باعتباره الجهة المنفذة السياسة النقدية، الاهتمام و تفعيل بعض الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، مثل: سياسة الاقتناع الأدبي، و هذا من أجل تخصيص الموارد المالية الفائضة في القطاع المصرفي نحو قطاعات انتاجية معينة كالمشاريع الاستثمارية.
ماجدة مدوخ	مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة	اليورو و السياسة النقدية في الدول النامية	الجزائر	1- تشكل السياسة النقدية جزء أساسي من مكونات السياسة الإقتصادية العامة للدولة كما أنها تعد أهم عامل تقارب بين الدول للسعي إلى تجميع قواها في عصر التكتلات. 2- للسياسة النقدية أثر كبير على دول الإتحاد الأوروبي و خارجه، فإرتباط الجزائر و بعض البلدان النامية بالإتحاد في إطار علاقاتها التجارية نتج عنه تأثير السياسة النقدية بالأوضاع الإقتصادية.
ستيتو مليكة	رسالة دكتوراه	أداة السياسة النقدية و أثرها على تحقيق التوازن	الجزائر	1- تراجع فعالية السياسة النقدية أثناء فترات إنخفاض أسعار المحروقات 1986 و نهاية 1998، و تحسن أدائها لسنة 1973، 1999، 2002 مما يصعب اعتماد الاقتصاد الجزائري للسياسة النقدية مركزة على أسس كمية محددة. 2- إشراف الخزينة العمومية على تسديد السياسة النقدية خلال الثمانينات و ضعف الوساطة المالية أدى إلى إختلالات إقتصادية و لقد أخذت السياسة النقدية فعاليتها بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90.

7- محتويات البحث:

قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول، بحيث كان الفصل الأول و الثاني نظري و الأخير تطبيقي، سبقتهم مقدمة عامة.

الفصل الأول:

البنك المركزي و

السياسة النقدية

مقدمة الفصل الاول:

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الإقتصادات الحديثة لكونه يمثل حلقة الإتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، و بفعل إتساعه و تشعب أنشطته أصبح النافذة التي يطل منها العالم علينا و نطل منها عليه.

و إذا كان القطاع المصرفي من أهم القطاعات الإقتصادية، فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي له من خلال قيامه بوظائف متعددة:

أولها أن البنك المركزي هو بنك الحكومة يتولى القيام بالخدمات المصرفية و يشارك في رسم السياسات النقدية، و هو بنك إصدار أوراق النقد حيث يعمل على إستقرار قيمتها، كما أنه يعتبر بنك البنوك ليس بالتنظيم و التحكم في الائتمان و حسب بل أيضا لإنجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية و تقديم القروض لها.

و الجدير بالذكر أن نجاح البنوك المركزية مرتبط بمدى استقلاليتها في تنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية تسرع في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يعزز من مصداقية هذه البنوك.

و تعتبر السياسة النقدية حجر الزاوية في بناء السياسة الإقتصادية الكلية بإعتبارها أحد العناصر الأساسية المكونة لها.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى السياسة النقدية من خلال التعرض على اساسيات حول البنك المركزي في المبحث الأول، ثم تسليط الضوء على أدوات السياسة النقدية من منظور المدارس الإقتصادية في المبحث الثاني.

المبحث الأول: اساسيات حول البنك المركزي و السياسة النقدية.

تمهيد:

تعتبر البنوك المركزية في الاقتصاديات المعاصرة سواء في الدول المتقدمة أو النامية السلطة النقدية المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية بأهدافها المختلفة و التي ترتبط بأهداف الإقتصاد القومي في مجموعه. فالبنك المركزي بذلك هو ضابط إيقاع الجهاز المصرفي بل هو المايسترو الذي يقود هذا الجهاز في سعيه نحو تحقيق أهدافه بدرجة متزايدة من الاستقلالية و الكفاءة.

المطلب الأول: الإطار العام للبنك المركزي

أولاً: مفهوم البنك المركزي:

لقد حاول بعض الإقتصاديين تقديم تعريف لمفهوم البنك المركزي، لكن تعدد هذه التعاريف و اختلافها يشير إلى صعوبة المهمة حيث يتم التركيز في كل تعريف على إحدى وظائف البنك المركزي دون سواها، كما يتضح من التعريفات التالية:

- فمثلاً إعتبرت Vera Smith المصارف المركزية بأنها النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد.
- بينما يرى A.DAY بأن البنك المركزي هو الذي ينظم السياسة النقدية و يعمل على إستقرار النظام المصرفي¹.
- كما يعرفه Shaw بأنه ذلك البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان².
- أما Denise Flouzat فترى بأنه المؤسسة التي تتربع في مركز أو على قمة النظام المالي لتضمن القواعد و تراقب العرض النقدي، و هو المؤسسة التي تكون أهلاً لضمان الثقة للنقود في البلد³.

¹ يسرى مهدي السامرائي و زكرياء مطلق الدوري، الصيرفة المركزية و السياسة النقدية أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الإقتصادية، طرابلس 1999، ص28.

² Shaw W.A, Zheory and principles of central banking pitman, 1930, p78.

³ Denise flouzat, le concept de banque central, bulletin de la banque de France n°70, in www.banque-france.fr/fr/bulletin/main.html. (29/01/2011).

- في حين يؤكد Jauncy بأنه البنك الذي يعتبر المقاصة في العملية الرئيسية له¹.
- و قد ذهب بنك التسويات الدولية في نظامه الأساسي في الاتجاه نفسه حيث عرف البنك المركزي على أنه البنك الذي يعهد إليه بواجب تنظيم حجم العملة و الائتمان في البلد الذي يوجد فيه².

ثانياً: خصائص البنك المركزي:

سنقدم فيما يلي و بشيء من الإيجاز أهم الخصائص المتعارف عليها للبنوك المركزية³:

يحتل مركز الصدارة و قمة الجهاز المصرفي بماله من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية و غير التجارية، و بماله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواء.

يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية و العكس بالعكس، أي قادر على خلق نقود قانونية، و المهيمن على شؤون النقد و الائتمان (التسليف) في الإقتصاد الوطني فهو ليس مؤسسة نقدية عادية.

ينفرد دون غيره من المصارف في كونه مؤسسة عامة تنظم النشاط المصرفي و تشرف عليه و تشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، و تنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل و التوجيه و المراقبة.

لا يتوخى البنك المركزي الربح من خلال عملياته، فهدف البنك المركزي يجب أن يكون المصلحة العامة و تنظيم النشاط النقدي و المصرفي و الإقتصادي، و لذلك فالبنك المركزي مملوك غالباً من قبل الدولة.

ثالثاً: أهداف البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية و يأتي على رأس النظام المصرفي، و يعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي و المالي في كل أقطار العالم، و تعتبر نشاطاته في غاية الأهمية فإن وجوده ضروري لتنفيذ

¹ يسرى مهدي السامرائي، زكريا الدوري، نفس المرجع السابق، ص 28.

² دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة: بيروت، 1987، ص 26.

³ سلمان بودياب، إقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط1

، 1996، ص 93.

السياسة النقدية للحكومة، و يلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الإقتصادية للدولة و يتمتع بالسيادة و الإستقلال، و يمكننا تلخيص أبرز أهداف البنك المركزي في¹:

- تحقيق الإستقرار الإقتصادي.
- العمل على تحقيق مستوى عالي من الإستخدام (العمالة).
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الإقتصادي.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

تؤدي البنوك المركزية في كل أنحاء العالم اليوم وظائف متشابهة تهدف من ورائها إلى تحقيق الصالح العام بيد أن ممارسة هذه الوظائف تختلف من بيئة إقتصادية إلى أخرى.

فالبنوك المركزية في العصر الحديث تقوم بوظائف عديدة، لكن يمكن تلخيصها و إجمالها فيما يلي: البنك المركزي بنك الإصدار و بنك الحكومة، و بنك البنوك و سنتناولها تفصيلا الواحدة بعد الأخرى على التوالي.

أولا: البنك المركزي بنك الإصدار:

يتمتع البنك المركزي بإحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر، فإمتمياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبط في الغالب بنشوء و تطور البنوك المركزية، ففي واقع الحال كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك إصدار، فإصدار الأوراق و أنواع النقود الأخرى كان دائما محصور بالدولة².

● و قد ترتب جراء هذا³:

- زيادة ثقة جمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدرة .
- تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق زيادة أو إنقاص حجم الإحتياطي النقدي الذي تلتزم به البنوك التجارية مقابل الودائع.

¹ زياد رمضان محفوظ، أحمد جودة، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان 2000، ص 174.

² ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 247.

³ سلمان بودياب، مرجع سبق ذكره، ص 94.

- تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار أوراق النقد الذي قد ينتج فيما لو أعطي حق الإصدار لأكثر من بنك.

ثانياً: البنك المركزي بنك الحكومة:

لقد قامت المؤسسات القديمة المتمتععة بالإمتياز الوحيد لإصدار الأوراق النقدية بوظيفة بنك الحكومة و وكيلها حتى قبل أن تصبح بنوكاً مركزية¹، و هذا الترابط بين وظيفة إصدار الأوراق النقدية بمهام مصرف الحكومة قد قبل تلقائياً في حالة البنوك المركزية الجديدة. و البنك المركزي يقوم بهذا الدور حتى تلك الدول التي يكون فيها ملكاً خاصاً، فهو يعتبر أداة الحكومة في تنفيذ سياستها النقدية رغم تمتعه في كثير من الأحوال بنوع من الإستقلالية عنها². و يتولى البنك المركزي إدارة الحسابات المصرفية للهيئات و المشاريع الحكومية، و يقدم سلفاً مؤقتة أو غير عادية للحكومة، كما يقوم بتنفيذ المعاملات التي تتضمن بيع أو شراء العملات المختلفة بصفته الوكيل المالي لها.

- و في أحيان كثيرة اضطلعت المصارف المركزية بمسؤولية إدارة الدين العام الداخلي و الخارجي نيابة عن الخزينة العامة، و لعبت دور المستشار الأول للحكومة في المسائل الإقتصادية و خصوصاً المسائل النقدية و ذلك لتمتعه بدراية جيدة للأوضاع الإقتصادية و المالية في الدولة بالإضافة لرصده للتطورات الإقتصادية المالية التي تؤثر على إقتصاديات الدول.

ثالثاً: البنك المركزي بنك البنوك:

يعتبر المصرف المركزي بنك البنوك، و هذه الوظيفة مشتقة من مبدأ الإزدواج في النظام المصرفي و من العلاقة الخاصة بين المصرف المركزي و المصارف التجارية. فكما تتعامل البنوك التجارية مع الأفراد و المؤسسات فتتلقى منهم الودائع و تمنحهم القروض و تخصص لهم الأوراق التجارية و تحصل لهم الشيكات، يقوم البنك المركزي بنفس الدور مع البنوك التجارية و المتخصصة.

¹دي كوك، مرجع سابق، ص 42.

²زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 144.

و حتى لا يضعف من هيئته عليه أن يتعد عن منافسة البنوك التجارية، و كمبدأ عام فإن البنك المركزي يجب ألا يتعامل مع الأفراد، إذ أن هدفه الأساسي ليس تحقيق الربح بل إدارة الشؤون النقدية بما يحقق الصالح العام.

تمثل وظيفة المصرف المركزي كبنك للبنوك في أربع وظائف فرعية و هي:

- القيام بمهمة الملجأ الأخير للإقراض.

- تسوية أرصدة المقاصة بين المصارف التجارية.

- الاحتفاظ بودائعها.

- الإشراف على المصارف و مراقبتها.

المطلب الثالث: تعريف السياسة النقدية وأهدافها:

أولاً: تعريف السياسة النقدية:

هناك عدة تعريفات قدمت للسياسة النقدية، قد تختلف في معناها لكننا نتفق في مضمونها، وسنعرض فيما يلي بعض هذه التعاريف لنستخلص في الأخير تعريف شامل:

1- يقصد بالسياسة النقدية مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد¹.

2- هي تلك السياسة ذات العلاقة بالنقود و الجهاز المصرفي و التي تؤثر على عرض النقود بهدف التوسع في حجم القوة الشرائية أو الإقلال من تلك القوة الشرائية في المجتمع².

3- تعني كذلك الإجراءات التي يتم تخطيطها بواسطة السلطات النقدية في المجتمع بهدف إدارة المعروض النقدي وتحديد أسعار الفائدة لتحقيق التوظيف الأمثل دون حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد القومي¹.

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص207.

² عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، عمان، ط1، 2010م/1431هـ، ص205.

5- كما يعرفها marc montoussé على أنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية والحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار عن طريق تنظيم كمية وتكلفة النقود².

4- في حين عرفها Einzing على أنها تشمل على جميع القرارات والاجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي³.

5- ومما سبق ذكره من تعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها: " أحد مكونات السياسة الاقتصادية " ويقصد بها مجموع الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية⁴.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية:

ويمكن حصرها في الأهداف التالية:

I. الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبنى متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة⁵، حيث أنه من خلال الأهداف الأولية ترسل السلطة النقدية إشارات سريعة وواضحة ومحددة للمتعاملين وللسوق حول مضمون السياسة النقدية⁶.

¹Marc montoussé , « économie monétaire et financière », édition Bréal, paris, 2000, p217.

²وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص233.

³Einzing, monetarypolicy : means ans Ends, Penguin Books harnonsdworthMidlesex, 1964, P50.

⁴بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006، ص112.

⁵ أبو علي محمد سلطان، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1991، ص48.

⁶Domminiqueplihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découverte, Paris, 2000, P88.

-تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات: المجموعة الأولى وهي مجموعة الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقرضة¹، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى (في سوق النقد)، وهذا ما سنبينه فيما يلي:

❖ مجتمعات الاحتياطات القانونية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقرضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية (كمية القروض المحصومة). وقد اختلفت البنوك المركزية حول ماهو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية و سهولة؟ إذ هناك بعض البنوك المركزية مؤيدة و أخرى معارضة حتى انتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل و نقاش لكونه يتصف بالتجربة و ليس بالتنظير فقط، و يتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات واستخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي².

❖ ظروف سوق النقد:

هي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية،

¹ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1984، ص293.

² برعي محمد خليل، سوفي عبد الهادي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشروق، جامعة القاهرة، 1984، ص61.

ويعني بشكل عام قدرة المقترضين وموافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصد البنكية هو سعر الفائدة على الأرصد المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك¹.

- والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة، وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة.

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيها بينها.

ملاحظة:

لقد اختلف الاقتصاديون حول أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم المجموعة الثانية، إذ فضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات التي هي ذات صلة كبيرة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط لديهم المفضل، غير أن الكينزيين يركزون على ظروف سوق النقد وذلك باعتقادهم بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال، حيث نقول أن أفضل هدف أولي هو ذلك الذي يتصف بالتأثر والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة.

II. الأهداف الوسيطة:

وهي طائفة من المتغيرات تضم احتياطات البنوك ومستوى سعر الفائدة قصيرة الأجل في السوق ما بين البنوك والمعروض النقدي، ولكن معظم المتغيرات الوسيطة ترتبط مع بعضها البعض، فالتغير في احتياطات البنوك يرتبط بالتغير في ودائع البنوك ومن ثم المعروض النقدي².

¹ أحمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص134.

² السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، ط1، 2010، صص194-195.

* إلا أن السياسة النقدية تستخدم الأهداف الوسيطة نظرا لفوائدها وهي:

- أ- يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات المجمعات النقدية، على سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة .
- ب- تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن استراتيجية للسياسة النقدية، وفق معايير متمثلة في¹:
1. القابلية للقياس.
 2. القدرة على التحكم في الهدف الوسيط من قبل البنك المركزي.
 3. إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي.
- هناك ثلاثة نماذج من الأهداف الوسيطة وهي:

1- المجمعات النقدية:

-عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق، وتمثل بالنسبة للنقديين الهدف المركزي للسلطات النقدية، وذلك بثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى تقريبا بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدرج، بداية بشكل غير معن ثم بشكل معن، كالنظام الفيدرالي الاحتياطي الأمريكي ابتداء من 1972، بنك ألمانيا الفيدرالي انطلاقا من 1974، بنك إنجلترا وفرنسا انطلاقا من 1976، وذلك طبقا للنظرية النقدية التي تنص على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت من (3% إلى 5%) للنقد.

- إذ يعتقد النقديون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، وهذا ما ينص عليه فريدمان الذي حسبه توجد ثلاث مزايا لمنهج التثبيت وهي²:

أ- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، صص 119-120.

² يوسف كمال محمد، السياسة النقدية والمصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص 95.

ب- زيادة معدل النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

ج- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا.

ومن جملة مبررات استعمال المجمعات النقدية كاستهدافات وسيطية ما يلي:

- 1- إن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديد حدها وحسابها.
- 2- يمكن التعرف عليها بسهولة من قبل الجمهور، ولذلك فإن الكتلة النقدية يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها، ولكن في السنوات الأخيرة لم تعد سهلة نظرا لتغير سرعة تداول النقد والابتكارات المالية الحديثة، إلا أن الإشكال يبقى مطروحا: ما هي المجمعات التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض؟ وهل يلجأ البنك المركزي إلى المجمع النقدي الضيق أو المجمع النقدي الأوسع عند وجود ابتكارات مالية مستمرة؟.

* هناك ما يؤيد المجمعات الواسعة كاستهدافات وسيطية نتيجة لهذه الابتكارات لأنه يسمح بالتقرب أكثر إلى الحدود القصوى للتوظيفات النقدية على عكس المجمعات الضيقة التي تركز على الوظيفة الضيقة للنقود، غير أن هناك من ينادي بأهمية المجمعات الضيقة كاستهداف وسيط، ذلك لأن إعادة تركيب جديد لمحافظ الأوراق المالية يصيب المجمع الواسع بتشوهات لا تعكس بالضرورة تغيرات في سلوك الإنفاق، كما أنه قد تخفض درجة مراقبة السلطة النقدية للمجمعات الواسعة مقارنة بالمجمعات الضيقة.

2- معدل الفائدة كهدف وسيط:

- إن الكينزيين يفضلون أن تتخذ السلطات النقدية أسعار الفائدة كاستهدافات وسيطية لتوجيه سياساتها النقدية من خلال تثبيته إلى الحد الأدنى الممكن، فبالنسبة إليهم تبدو ملاحظة تغيرات سعر الفائدة أكثر سهولة من ملاحظات التغيرات الأخرى، بينما النقديون لا يهتمون بها كثيرا إذ يرون أن معدلات الفائدة تشكل مؤشرا سيئا بالنسبة للسياسة النقدية لأن هذه المعدلات تتأثر بتغيرات الطلب على النقد، ويضيفون بأنه عندما نهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي¹.

¹Philip jaffré, monnaie et politique monétaire, 4ème édition, economica, 1996, P 102.

إلا أن الأعوان الاقتصاديين من الأفراد والمشروعات والعائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، ومن ناحية أخرى تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولهذا يتوجب على السلطات العامة أن تولي اهتماما خاصا لتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، وعلى السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هوامش أو مجالات واسعة وحول مستوى وسطي قابل للتوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث ليس تذبذبا ضمن حدود الاستقرار بل عمليات متراكمة من عدم التوازن تنشأ عنها مراحل متعاقبة من التضخم والركود¹، لذلك يتوجب على السلطات النقدية أن تسهر ليس فقط على مستوى معدلات الفائدة، بل أيضا على أن تبقى تغيرات هذه المعدلات ضمن هوامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق، وأن تترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية.

3- سعر الصرف:

- إن معدل صرف النقد هو مؤشر نموذجي هام حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك بالحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية، وإن السياسة النقدية تستطيع أن تساهم في

التوازن الاقتصادي الهادف إلى رفع سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى، قد يكون كذلك عاملا لتخفيض التضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعمولات قوية والحرص على استقرارها حيث عينت عدة بلدان متقدمة ومنفتحة على المبادلات التجارية الخارجية كبلجيكا والدنمارك والنمسا استهدافاتها الوسيطة على أساس سعر صرف عملتها وعمليا على عملة المارك الألماني²، ففي حالة المضاربة الشديدة تحدث تقلبات في سوق الصرف مما يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف³.

¹ وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 2000، ص197.

² Jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politiques monétaires, op.cit : PP388-389.

³ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،

III. الأهداف النهائية:

تعرف الأهداف النهائية للسياسة النقدية بأنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية¹، حيث تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها على ضوء الأهداف الاقتصادية العامة بشكل عام. وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص وهي²:

أ- استقرار المستوى العام للأسعار:

تتمحور السياسة النقدية حول هدف أساسي يتمثل في إيجاد توازن مستمر بين الكتلة النقدية وحجم السلع والخدمات، وهو ما يضمن تحقيق استقرار الأسعار³، أي المحافظة على معدل تضخم منخفض ويكون على حساب معدل بطالة مرتفع. ويتحقق هذا الهدف من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين، وهذا ما يؤدي إلى توزيع سيء للثروة بين الطرفين⁴.

ب- العمالة الكاملة:

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف كامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيد الاقتصاد البطالة وما

¹ نبييل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، مرجع سابق، ص50.

²Freidmanmilton, the ptimumquality of money and otheressay, london, macmillan, 1973, P95.

³ رحيم حسين، الاقتصاد المصري، دار بهاء الدين، الجزائر، ط1، 2008، ص93.

⁴ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، صص195-196.

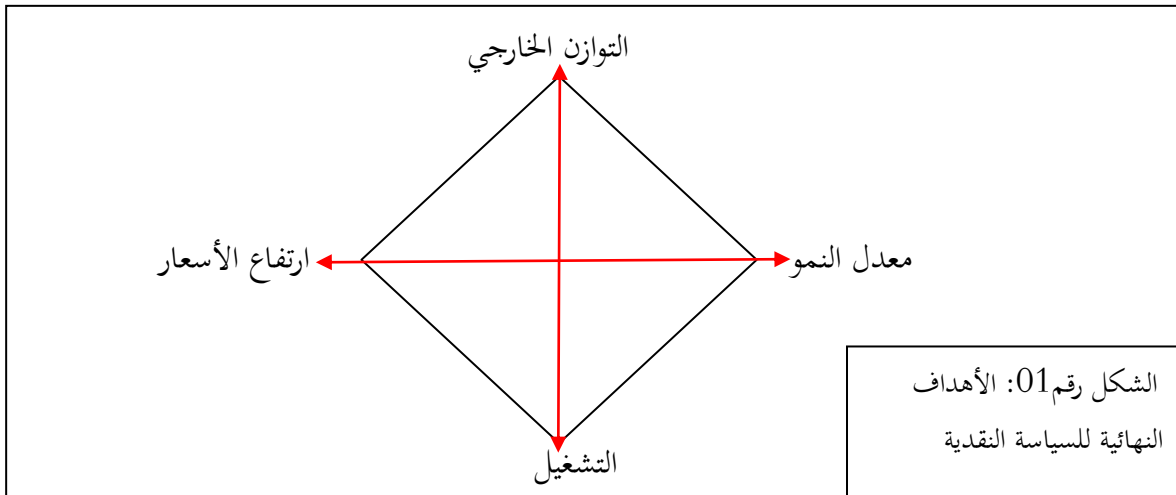
يوافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة¹.

ج- تحقيق معدل نمو عالي:

تكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني والمعروض النقدي، وذلك حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد الصحيح في المسار نحو النمو السريع.

د- تحقيق توازن ميزان المدفوعات²:

ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكليف سعر إعادة الخصم، وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يخفف من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية، ودخول رؤوس أموال أجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات. ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمرجع السحري، في الشكل البياني التالي:



المصدر: قدي عبد الحميد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ص 34.

¹ زكريا الدوري، سيرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، الطبعة العربية، 2006، ص 189.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، القاهرة، 2003، ص 95.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن، غير أن هناك مشكلة تواجه مخططي وواضعي السياسة الاقتصادية تتعلق بتصادم أهداف السياسة النقدية حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف قد يرافقه ابتعاد عن الآخر¹، رغم أنه مبدئيا لا يوجد تصادم بين النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، فالتعارض يكون بين التوظيف وتوازن ميزان المدفوعات، وأيضا التعارض بين البطالة والتضخم، وكذلك بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار²، لذا من المهم لواضعي السياسات النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه، نظرا لأهمية الهدف النهائي بالنسبة للسياسة النقدية، فلا بد من تحديد الهدف واختيار شكل دقيق بما يخدم الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الرابع: أسس ومبادئ السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى دعم القدرة الاقتصادية للمجتمع بصفة مستمرة وأسس معينة وذلك وفق مايلي³:

- تنظيم الجهاز المصرفي: وفي هذا المجال تشترط الدولة تحديد طرق مراقبة العملة حفاظا للحقوق وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- توفير المدخرات وتنميتها: تهتم السياسة النقدية بثمين عوامل تنمية الادخار مادية كانت أو معنوية، انطلاقا من مصادر التشريع.
- تنظيم عرض النقود: يجب أن لا تقوم السياسة النقدية بإصدار النقود إلا لأسباب اقتصادية فعلية لأن ذلك أحد مهامها، والتي تعمل على إبعاد الضرر بالقيم الاقتصادية مثل المحافظة على القدرة الشرائية للنقود، لأن التساهل في عرض النقود سيعرض مستويات الأسعار إلى تقلبات حادة.
- ضبط الطلب على النقود: يجب أن ينظم الطلب على النقود حسب حجم المداخيل المختلفة وحجم التداول السلعي والخدمي وهو ما يعرف بالطلب على النقود بدافع المعاملات، أما باقي دوافع الطلب على النقود (الاحتياطي، المضاربة) يجب أن يرتبط بوظيفة النقود كأداة للمبادلة لا للمضاربة.

¹Thomas Jean-Paul, les politiques économiques aux XXème siècle, economica, paris 1994, P102.

²Noman.c.miller, marcoeconomics, Houfton, mifflin, usa, 1983, P05.

³ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين، الجزائر، ط1، 2003، ص117.

▪ إدارة نشاط البنوك: تقوم السياسة النقدية في هذا المجال برسم معالم النشاط المصرفي بما يخدم العناصر سالفة الذكر، حيث يمنح الائتمان للقيم الاقتصادية الحقيقية مما يحقق التوازن بين عارضي التمويل وبين المستثمرين (أي توجيه الائتمان للاستثمارات).

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية عبر الفكر الاقتصادي.

تستخدم البنوك المركزية عدد من الأدوات النقدية كأسلحة لها لتتمكن من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للبنوك التجارية وكذا إدارة المعروض النقدي للدولة وفقا للأهداف المطلوب تحقيقها.

ورغم أن مجموع الأدوات التي تستخدمها تلك البنوك يعتبر محدودا، إلا أن الباحثين في مجال النظرية النقدية اعتادوا تصنيف كل منها تحت مسميات مختلفة.

المطلب الأول: الأدوات الكمية:

تعتبر الطرق الكمية هي الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني¹.

أولاً: سعر إعادة الخصم "سعر البنك":

عبارة عن الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي عند قيامه بخصم الأوراق المالية والتجارية للبنوك التجارية مقابل حصولها على تمويل جديد.

ففي حالة التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، ومن يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة الائتمان المتمثلة في معدل الفائدة فترتفع تكلفة التمويل، مما يدفع المستثمرين بالامتناع عن الاقتراض، وقد يلجؤون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية بشرائهم أسهم وسندات، وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة، فيتقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش².

¹ زكريا الدوري-يسرى السامرائي، نفس المرجع السابق، ص193.

² بلعزوز بن علي، نفس المرجع السابق، ص123.

سعر إعادة الخصم ← كلفة اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي ← اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي ← حجماحتياطاتها النقدية ← تكلفة القروض للأفراد ← إحصام الأفراد عن طلب الائتمان و تقليص منح الائتمان ← عرض النقود (إتباع البنك المركزي سياسة انكماشية).

● إتباع البنك المركزي سياسة توسيعية:

سعر إعادة الخصم ← تكلفة القروض الممنوحة من طرف البنك المركزي للمصارف التجارية ← اقتراض المصاريف التجارية من البنوك ← حجم احتياطاتها النقدية ← تكلفة القروض للأفراد و المؤسسات ← طلب الائتمان و زيادة منح الائتمان ← عرض النقود.

ثانيا: سياسة السوق المفتوحة:

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية¹، عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، لذا تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية لاسيما في الدول المتقدمة، وأول من استخدمها هو بنك إنجلترا سنة 1931، ثم عقبها فرنسا سنة 1938².

فعندما يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية فإنه يدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطيات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بالإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، وأن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود. أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، فهو يقوم في هذه الحالة ببيع الأوراق المالية فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتتخفف احتياطاتها وبالتالي تقل

¹ بلعوز بن علي، نفس المرجع السابق، صص 123-125.

² كمال الغالي، مبادئ الاقتصاد المالي، مطبعة جامعة دمشق، ط3، 1968، ص364.

قدرتها على منح الائتمان، مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة¹.

ثالثاً: نسبة الاحتياطي القانوني "الإلزامي":

هي تلك النسبة أو الرصيد من النقود التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة، أو ودائع جارية أو آجلة².

وتعتبر الو.م.أ أول دولة في العالم تطبق أداة الاحتياطي الإجباري منذ سنة 1933، وبعد ذلك استخدمتها دول العالم، أما في الجزائر فقط بدأ استخدام هذه الأداة من 14 أبريل 1990³.

عندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية، فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان.

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي، فتزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود ومنح الائتمان فيزداد المعروض النقدي⁴.

المطلب الثاني: الأدوات النوعية:

تعرف بأنها تلك السياسة التي تستهدف توجيه الائتمان إلى مجالات الإنتاج السلعي والحد من الائتمان في المجالات غير الإنتاجية كالمضاربة في أسواق الأوراق المالية وأسواق المواد الأولية⁵. وتمثل الأدوات النوعية في سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض وهو ما سنقوم بتفصيله فيما يلي:

أولاً: سياسة تأطير القروض⁶:

تهدف هذه الأداة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني، وهي القروض الموزعة من

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص90.

² نبيل سدره محارب، النقود والمؤسسات المصرفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1968، ص475.

³ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص152.

⁴ مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1996، ص252.

⁵ محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الهنا للطباعة، القاهرة، 1979، ص90.

⁶ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص80.

طرف البنوك والمؤسسات المالية¹، و تسمى كذلك تخصيص الائتمان، و تكون هذه السياسة ذات فعالية إذا كان الاقتصاد اقتصاد استدان، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقروض بل شروط إضافية تتعلق بالأوراق التجارية و القابلة لإعادة الخصم².

استخدمت هذه الأداة في إنجلترا أواخر القرن 18م، إلا أنها لم تحقق في البلدان التي طبقتها ما كان مطلوب منها و هذا يعود إلى³:

- 2- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخرينة.
- 3- رغبة السلطات النقدية لعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.

ثانيا: السياسة الانتقائية للقروض:

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل مبالغ مالية مخصصة ومحددة بأهداف معينة، وهذا من أجل التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد تحفيزها، أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر. ومن محددات هذه السياسة مايلي:

- 1- إعادة خصم الأوراق التجارية فوق مستوى السقف.
- 2- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي.
- 3- التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية.
- 4- هوامش الضمان المطلوبة⁴.

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات السالفة الذكر، أدوات أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها والتي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي وهي:

¹Jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politique monétaires, 5ème éditions, economica, paris, 1993, P398.

² لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط4، 2005، ص220.

³ وسام ملاك، النقود و السياسة النقدية الداخلية، مرجع سابق، ص256.

⁴Michelle de mourgues, la monnaie, systéme financier et théorie monétaire, op.cit.P238.

- الإقناع الأدبي:

ويتمثل في التوجيهات والتصريحات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي هذه البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي الذي يرمي إلى تحقيقه في شؤون النقد والائتمان¹.

- أسلوب العلانية:

وفيه يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد القومي، وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من أجل إقناعهم في مساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان².

- أسلوب الأوامر والتعليقات الملزمة:

يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها وإلا تعرضت للعقوبات من قبل البنك المركزي³.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي.

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار، فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلا لهم، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود هما: "نظرية كمية النقود ونظرية الدخل".

¹ محي الدين الغريب، مرجع سابق، ص92.

² C.I.jahin, « contemporary monetary economic theory and policy », usa graseway publishing, 1981, P222.

³ محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981، ط9، ص374.

ويستند النموذج الكلاسيكي إلى مجموعة من الافتراضات أهمها:

- 1- أن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.
 - 2- لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي، ولكن تبني قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي وليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.
 - 3- المرونة الكاملة للأجور النقدية و الأسعار والسلع.
 - 4- قانون ساي للأسواق مضمونة (العرض يخلق الطلب عليه).
 - 5- يتم النمو تلقائيا دون تدخل الدولة في الحيات الاقتصادية (حيادية الدولة)¹.
- ولقد ظهر للنظرية الكمية التقليدية صيغتان الأولى صيغة فيشر أو صيغة دوران المعاملات، والثانية صيغة الأرصدة النقدية أو "معادلة كامبردج".

أولا: معادلة التبادل:

تعتبر هذه المعادلة حجر الزاوية في نظرية كمية النقود، وقد صاغها فيشر على الشكل التالي:

$$mv = pt$$

حيث أن:

m: كمية النقود المتداولة "تشتمل النقود الورقية، الودائع الجارية.." خلال فترة معينة.

v: سرعة تداولها "هي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى" خلال نفس الفترة.

p: المستوى العام للأسعار.

t: إجمالي المبادلات التي تمت خلال نفس الفترة.

إن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار، إذن

كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه مع ثبات كل من سرعة

دوران النقود (v) وحجم المبادلات (t)².

¹ سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ص36.

² محي الدين الغريب، مرجع سابق، ص161.

وتحتوي معادلة التبادل على طرفان:

الطرف الأول: يعبر عن الجانب النقدي (mv)، عرض النقد.

الطرف الثاني: يعبر عن الجانب الحقيقي السلعي (pt).

ولأن طرفا المعادلة يعبران عن نفس الشيء، فإنها تسمى "متطابقة" كونها تقر حقيقة واقعة هي أن مجموع قيم عمليات التبادل (pt) خلال فترة زمنية معينة والذي يمثل الطلب الكلي للنقود أو القيمة النقدية للسلع المشتراة خلال فترة معينة تساوي مجموع المبالغ النقدية المستخدمة في تسوية عمليات التبادل (mv)، بمعنى أن كمية النقود المعروضة تساوي كمية النقود المطلوبة وبإعادة ترتيب معادلة التبادل فإن المستوى العام للأسعار

(p) هو:

$$P = mv/t$$

وهذا يعني أن مستوى الأسعار (p) يتوقف على كمية النقود مضروبة في سرعة تداول النقود (m) مقسومة على الحجم الحقيقي للمعاملات (t)، كما يشير الى أن مستوى الأسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود في سرعة دورانها (mv) وعكسيا مع الحجم الحقيقي للمبادلات.

وبما أن (v;t) ثابتان فإن الأسعار (p) تتوقف على التغيرات في (m) كمية النقود بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه¹.

ثانيا: معادلة كامبردج "صيغة الأرصدة النقدية":

ارتبط هذا المفهوم بالاقتصاديين (مارشال وبيجو)، وتعتبر هذه الصيغة الجسر الرابط بين نظرية كمية النقود التقليدية وبين النظرية الكمية الحديثة، وقد ركزت هذه الصيغة في البحث عن المحددات الاقتصادية لرغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، حيث تطلب النقود من أجل الخدمات التي تقدمها كتوفير الأمان

¹محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، مرجع سابق، ص402.

لحائزها لمواجهة الظروف الطارئة وتنفيذ المعاملات الجارية¹، ويمكن الحصول على معادلة "كامبردج" من معادلة "فيشر" كما يلي²:

$$Mv=pt \rightarrow m=pt/v$$

يمكن كتابة المعادلة السابقة كما يلي:

$$M = 1/V PT$$

فإذا جعلنا $1/v=k$ فإن المعادلة تصبح:

$$m=kpt \leftarrow$$
 معادلة كامبردج

حيث أن:

M: عرض النقد.

K: نسبة مارشال "النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من النقود على شكل نقود سائلة".

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المبيعات التي يحتفظ بها الأفراد في صورة نقدية.

بمعنى أنها توضح في جانبها عرض النقود (m) والطلب عليه (kPT)³، ويرى مارشال أن الطلب على النقود يتحدد تبعاً للدخل، فعندما يزداد طلب الأفراد للاحتفاظ بالنقود بشكل سائل (k) فإن مستوى الأسعار يظل ثابت في حال قيام النظام المصرفي بتوفير العرض اللازم من النقود، أما إذا لم يتجاوب النظام المصرفي فإن الأفراد سيخفضون طلبهم للسلع لتوفير السيولة اللازمة، مما سيؤدي إلى تراجع الطلب على السلع ومن

¹ محمد عزت، محمد إبراهيم غزلان، دور السياسات النقدية في التنمية والاستقرار الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير

منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1993، ص 2.

² عصام البدرابي، النقود والبنوك، مطابع دار الأصدقاء، جامعة المنصورة، 2001، ص 44.

³ سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 795.

ثم انخفاض أسعارها فينخفض الإنتاج ومن ثم الدخل ويستمر في الانخفاض حتى يتوازن مع كمية النقود الثابتة، ويحدث العكس في حال تراجع رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود بشكلها السائل¹.

ومما سبق نستنتج التالي²:

1- أن الاقتصادي مارشال يولي أهمية قصوى لـ k نسبة التفضيل النقدي، بحيث يعتبرها العامل الرئيسي الذي ينتج عن تغييره تغير مستوى الدخل والأسعار.

2- هناك علاقة عكسية بين " k " التفضيل النقدي و " p " مستوى الأسعار، بمعنى أن زيادة طلب الأفراد على النقود السائلة يعمل على انخفاض الأسعار والعكس صحيح.

3- تأتي الأهمية الأخرى لمعادلة الأرصدة النقدية من كونها توضح أن البنك المركزي لا يستطيع إدارة الأسعار، فهو يتحكم في كمية النقود الاسمية (m) فقط، أما كمية النقود الحقيقية فالأفراد هم الذين بإمكانهم إدارتها من خلال التأثير على الأسعار صعودا وهبوطا.

● لقد تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات شديدة و خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 على يد الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز إثر نشر كتاب "النظرية العامة للعمالة و الفائدة و النقود"، و ابرز تلك الانتقادات هي³:

1- يفترض أصحاب نظرية كمية النقود أن (V) مستقرة نسبيا كونها تتوقف على عوامل لا تتغير بسرعة، و نفس الشيء ينطبق على (K) كونها مقلوب (V) أي: ($K=1/V$)، إلا أن الدراسات الميدانية أوضحت أن (V) غير مستقرة، لذا فإن الصيغة للنظرية غير صحيحة.

2- فرض التوظيف الكامل أي أن النظرية تفترض أن النظام الاقتصادي متوازن و بالذات في الأجل الطويل، بسبب المرونة التامة للأجور و الأسعار، إلا أن الكساد الكبير أثبت عدم صحة هذا الفرض حيث استمر التضخم لفترة طويلة و لم تتمكن النظرية الكمية من إنهاؤها، كما أنكر كينز أشد منتقدي النظرية

¹ سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص 36-38.

² سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، مرجع سابق، ص 39.

³ سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994، ط2، ص 1373-1375.

الكمية صحة قانون ساي، و أثبت أن النظام الاقتصادي ممكن أن يتوازن عند مستوى أقل من التوظيف الكامل.

3- استند فيشر على النقود (M) باعتبارها المحدد الوحيد لتغير الأسعار (P)، مع أن هناك عوامل أخرى قد تتسبب في ارتفاع الأسعار، فعندما يسود روح التفاؤل لدى رجال الأعمال فإنهم يزيدون قروضهم من البنوك للقيام بالمزيد من الاستثمارات الجديدة، و بذلك تزداد كمية النقود فيزداد حجم التعامل "T" الذي يؤثر في سرعة الدوران (V)، و بذلك تكون الأسعار سببا في زيادة كمية النقود لا العكس كما تفترض نظرية كمية النقود.

4- إن نظرية كمية النقود تحتوي في عناصرها نوعا من التناقض الفني، حيث تشير (M) إلى كمية النقود في لحظة زمنية معينة، في حين تشير (V) إلى سرعة الدوران خلال فترة زمنية معينة، و بذلك (MV) هما عاملان قابلان للمقارنة و من غير الصحيح ضرب أحدهما في الآخر.

5- اعتبرت نظرية فيشر غير كاملة لأنها افترضت أن الأفراد ينفقون كامل دخلهم و هذا ناتج من قناعة الاقتصاديين الكلاسيك بأن النقود هي وسيلة للتبادل فقط و ليست مخزن للقيمة¹.

المطلب الرابع: السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

بدأ كينز تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة و نظرية النقود و الأسعار التي أشار إليها الكلاسيك، فلقد كان ظهور كتاب "النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود سنة 1936" حدثا بارزا في تاريخ الاقتصاد خاصة بعد أن مر النظام الاقتصادي العالمي بأعنف أزمة اقتصادية عرفت تاريخيا و عجز التحليل الكلاسيكي عن معالجتها، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي و الاقتصادي.

ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في

¹ سامي خليل، اقتصاديات النقود و البنوك، نفس المرجع السابق، ص ص 478-480.

المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة و الإنتاج و الاستهلاك و الادخار و الاستثمار و بالتالي تؤثر في الوضع الاقتصادي ككل¹.

و بهذا فإن وجهة النظر النقدية عند كينز قد قامت على فروض تخالف فيه فروض نظرية كمية النقود عند الكلاسيك و من أبرزها²:

- 1- الإيمان بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لمعالجة الإختلالات.
- 2- الإيمان بإمكانية حدوث البطالة و استمرارها لفترة طويلة.
- 3- يعتمد تحليله على الفترة القصيرة، و يبرهن على ذلك بأنه في المدة الطويلة سنكون جميعا أموات.
- 4- يرى أن من الصعب الفصل بين الجانب النقدي و الجانب العيني في الاقتصاد.
- 5- يعتبر تحليل كينز تحليلا كليا.
- 6- تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.
- 7- رفض قانون ساي للأسواق، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم و المستمر عند مستوى التوظيف الكامل.
- 8- يتوقف الادخار على الدخل و ليس على معدل الفائدة.
- 9- يعد سعر الفائدة بمثابة ظاهرة نقدية يتحدد وفقا لعرض النقود و الطلب عليها.
- 10- تنحصر معلمات تحديد الدخل وفقا لكينز في: الميل للاستهلاك، الكفاية الحدية لرأس المال، معدل الفائدة.
- 11- الاستهلاك دالة تابعة للدخل و متزايدة.
- 12- ضرورة تساوي الادخار و الاستثمار المحققين عند التوازن و هذا في آخر فترة.

¹ زينب عوض الله، أسامة الفولي، أساسيات اقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق، ص 228.

² محلي حمزة، فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود و مالية، ص 34.

لدراسة النقود عند كينز يتوجب علينا استعراض عرض النقود و الطلب عليها:

أولاً: عرض النقود:

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، حيث أن البنك المركزي هو الذي يتحكم في سعر الفائدة عن طريق تحكمه في عرض النقود.

- كما يعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل ثابت يتحدد خارج النموذج وفق المعادلة التالية¹:

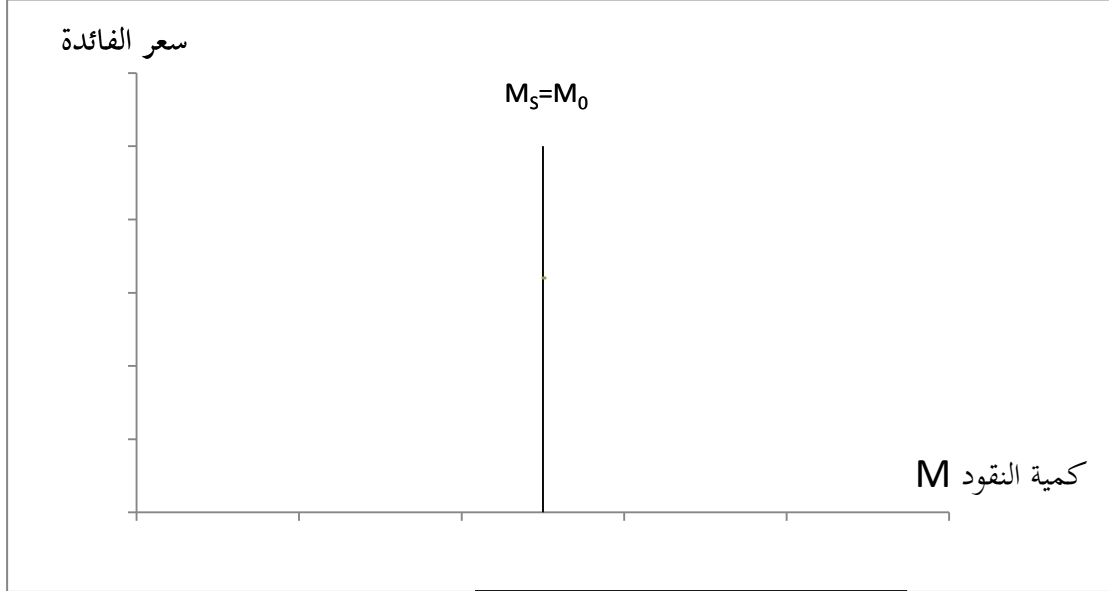
حيث أن:

$$M_s = M_0$$

M_s : عرض النقود

M_0 : نقود الودائع

إلا أنه يمكن التعبير عنه بيانيا برسم خط رأسي موازي لمحور العمودي الذي يمثل سعر الفائدة كما هو موضح في الشكل التالي²:



الشكل 02: عرض النقود

¹عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ط1، ص52.

²محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي و الكلي، نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن، منشورات برتي،

الجزائر، ص234.

ثانيا: الطلب على النقود:

يقصد بذلك الطلب على النقود للاحتفاظ بها، و قد أدخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود: بغرض المعاملات، الاحتياط و المضاربة، حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات و الاحتياط بالدخل، أما المضاربة فتعتمد على معدل الفائدة.¹

أ- دافع المعاملات:

يقصد به توافر السيولة أي النقود من أجل المعاملات الجارية، و ضرورة الحياة اليومية، و يعتمد هذا الدافع على النمط الزمني بين استلام الأفراد للدخل و إنفاقه، أما المشروعات فتعتمد على الوقت الذي يفصل بين نفقات المشروع و بين متحصلاته.

و بالتالي فإن طلب الأفراد بدافع المعاملات يتناسب طرديا مع مستوى الدخل أي عندما يزيد الدخل يزيد الإنفاق على السلع و الخدمات و بالتالي يزيد الطلب على النقود و العكس صحيح.²

ب- دافع الاحتياط:

هو احتفاظ الأفراد بالنقود لمواجهة ما قد يطرأ لهم من أشياء غير متوقعة، و يحكم هذا الدافع عدة عوامل منها: طبيعة الفرد و ظروفه النفسية حيث يقل طلبه للنقود في حالة تفاؤله و يزداد في حالة تشاؤمه، كما أن درجة عدم التأكد تزيد من طلب الأفراد للنقود استعدادا لمتطلبات المستقبل، و أخيرا مدى نمو و تنظيم أسواق رأس المال حيث يقل طلب الأفراد كلما كان بإمكانهم تحويل الأوراق المالية إلى نقود بسهولة، حيث يتناسب هذا الدافع طرديا مع مستوى الدخل.³

ج- دافع المضاربة:

عبارة عن الفرق بين الثمن الحاضر للسندات و ثمنها في المستقبل، فعندما يتوقع الفرد أن أسعار الفائدة على السندات سيرتفع في المستقبل فإنه يقوم بزيادة مشترياته منها و يقلل ما بحوزته من النقود، بمعنى أن الأفراد

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 49.

² Norma.c.Miller, macro economics, Houghton Co.USA, 1 st ed , 1983, P103.

³ فؤاد هاشم عوض، "اقتصاديات النقود و التوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 99.

يفضلون السندات عن النقود عند ارتفاع سعر الفائدة على الأوراق المالية بشكل كبير، وبذلك فإنهم يتنازلون عن السيولة النقدية أملا في حصول انخفاض لأسعار الفائدة في المستقبل. والعكس في حال انخفاض سعر الفائدة في السوق عن مستواه العادي، حيث يقوم الأفراد ببيع ما بحوزتهم من السندات ذات القيمة السوقية المرتفعة ظنا منهم بأن سعر الفائدة المستقبلي سيرتفع وستنخفض القيمة السوقية للسندات¹.

ويتضح من العرض السابق أن الطلب الكلي للنقود في النظرية الكينزية قسم إلى قسمين²:

القسم 1: يرتبط بعلاقة طردية بمستوى الدخل ويضم الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط.

القسم 2: فيه يتوقف الطلب على النقود على سعر الفائدة (i) ويرتبط بعلاقة عكسية معها.

$$M^d = L_1(y) + L_2(i)$$

وبذلك تكون معادلة الطلب الكينزية هي:

رغم أن النظرية الكينزية أحدثت تطورا كبيرا وتحليلا جادا في الفكر الاقتصادي الحديث، إلا أن البعض يرى أن الأفكار الكينزية احتوت على بعض القصور المتمثل فيما يلي³:

1- يعتبر البعض بأن الأفكار الكينزية هي مجرد صياغة أخرى لنظرية كمية النقود تبحث نفس الشيء "تأثير كمية النقود في الأسعار" وبدلا من أن تسلم بالتأثير المباشر لتغيير كمية النقود في مستوى الأسعار، حاول كينز البحث عن وجود وسيط آخر تؤثر فيه النقود و يؤثر هو بدوره على الأسعار، والنتيجة واحدة إلا أن خلاف في أن التأثير مباشر في النظرية الكلاسيكية و غير مباشرة في النظرية الكينزية.

2- تحمل النظرية الكينزية عنصر العمل مسؤولة زيادة النفقات و بالتالي الأسعار، وبذلك فإن تثبيت الأجور يعتبر العنصر الوقائي لمنع التضخم و المحافظة على قيمة النقود، مع أن زيادة الأجور يقابلها

¹ حازم البيلاوي، الطلب على النقود، مصر المعاصرة، العدد 343، 1971، ص 62.

² محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع- عمان- 2010- ط1، ص 52.

³ مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص ص 554-556.

زيادة في الإنتاجية و قد تفوق زيادة الأجور، و مع ذلك ترتفع الأسعار مما يؤكد أن هناك عوامل تتسبب في رفع الأسعار.

المطلب الخامس: السياسة النقدية في التحليل النقدي:

ظهرت الأفكار الأساسية للكلاسيكيين الجدد في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين على يد مجموعة من الاقتصاديين بزعامة "m.freidman" من جامعة " شيكاغو" لذلك يطلق عليهم بأصحاب مدرسة شيكاغو.

ومدرسة الكلاسيكيين الجدد قائمة أساسا على الجمع بين التوقعات الرشيدة وخاصة التصحيح الذاتي للأسعار والأجور التي تتصف بمرونتها العالية، وقد جاءت هذه المدرسة كإحياء للنظرية الكمية التقليدية ولكن بتحليل جديد قدم تبريرا في أبرز الانتقادات التي وجهت للنظرية الكمية التقليدية من قبل كينز حول فرض ثبات سرعة دوران النقود، وقد أكدت النظرية الكمية الحديثة على أهمية النقود واعتبرت أنها مسيطرة على بقية الأصول والأدوات المالية لذلك يطلق البعض على أصحاب هذه المدرسة اسم "النقديين" بعكس الكينزيين الذين يرون بأهمية السياسة المالية كونها تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي أكثر من السياسة النقدية¹.

ولقد ارتكز المنظور الكلاسيكي الجديد على مجموعة من الفروض الأساسية تتمثل أبرزها فيما يلي²:

- 1- يعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصادها بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص.
- 2- عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
- 3- تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة.
- 4- استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.

¹سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة، مرجع سابق، ص1031.

²عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص 65-66.

- 5- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية.
- 6- حصر دور الدولة في أضيق الحدود.
- 7- سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها.
- انطلاقا من الفروض السابقة، قام فريدمان بتحليل النقود وفق جانبي العرض والطلب كما يلي:

أولا: جانب العرض:

- يرى فريدمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن تلك المؤثرة على طلبها، وأن عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد مستوى سعر الفائدة.
 - ويرى النقديون أن التغيير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهرى المحدد للنشاط الاقتصادي والسبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي.
 - فإذ قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود ستزيد السيولة، وتؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على شراء الأصول المالية وغير المالية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، مما ينتج عنصر زيادة في الإنتاج والتشغيل إذا كان الاقتصاد في حاله أقل من التشغيل الكامل.
- أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار (والعكس في حالة خفض كمية النقد).
- إضافة إلى ذلك يعتبر فريدمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع النمو الاقتصادي أي:

$$\Delta M / \Delta Y = 1 \rightarrow M = F(y)$$

وبذلك يصبح الإصدار النقدي دالة تابعة للمتغير الحقيقي، فدور السلطات النقدية ينحصر في مهمة رقابة كمية النقد والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد حيث يرى أن الأهمية في عرض النقد وليس للطلب عليه كما يرى كينز¹.

¹عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 66-67.

ثانيا: جانب الطلب:

يتحدد الطلب على النقود عند فريدمان وفق العوامل الآتية:

الثروة الكلية "v":¹ عبارة عن الثروة البشرية وغير البشرية، أي أنها تشمل كل مصادر الحصول على الدخل، وهي تقابل قيد الميزانية الذي يعتبر فيه الدخل القيد الأساسي لإمكانية حصول الفرد على السلع والخدمات.

- والثروة حسب فريدمان تتضمن عدة أصول أهمها:
 - النقد.
 - الأصول النقدية (السندات ذات الدخل الثابت).
 - الأصول المالية (الأسهم).
 - الأصول الطبيعية (رأس المال العيني).
 - رأس المال البشري.
- العوائد من الثروة الكلية:
 - يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها، فالعائد بالنسبة للنقود يتمثل في سيولتها، حيث توفر لحائزها الأمان وهو عائد غير نقدي، بالإضافة إلى عائدها النقدي المتمثل في سعر الفائدة في حال إيداعها في البنك، و يعبر عنها فريدمان بـ "P" أي قيمتها الحقيقية التي تمثل نسبة مبادلتها بالسلع و الخدمات، أما السندات فتمثل دخلا ثابتا كنسبة من قيمتها السنوية "سعر الفائدة السنوي".
 - الشكل الثالث من الثروة يتمثل في الأسهم التي تدر عائدا سنويا يتمثل في الأرباح السنوية، أما رأس المال المادي فيحسب العائد عليها من خلال تقدير أثمانها و تغيراتها بنسبة لمدة استخدامها.²
 - أما رأس المال البشري فقد حدد الطلب عليه بنسبة رأس المال البشري إلى نسبة رأس المال غير البشري، أو نسبة الدخل من المصدر البشري إلى الدخل من المصدر غير البشري.

1- العوامل التي تؤثر في الأذواق و ترتيب الأفضليات لحائزي الثروة:

¹ سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 152.

² مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 313.

يقرر هذا العامل أن العائد ليس المحدد الوحيد لتوزيع الثروة، حيث يرى فريدمان أن الطلب على النقود يمكن أن يتغير مستقلا عن حجم ثروة الفرد و عن معدلات العوائد من الأصول المختلفة لمجرد حدوث تغير في الأذواق¹.

وعليه فإن دالة الطلب عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية:

$$M_d = F(P, r_b, r_e, \Delta P / \Delta T, 1/P, y/r, W, U)$$

حيث أن:

M_d : الطلب على النقود

P : المستوى العام للأسعار.

R_b : عائد السندات.

R_e : عائد الأسهم.

$1/p, \Delta P / \Delta T$: يمثل عائد الأصول الطبيعية بتحديد معدلات الاستهلاك و تقديرها من خلال الزمن.

W : تعبر عن العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري.

U : الأذواق و ترتيب الأفضليات.

و بافتراض فريدمان عدم وجود خداع نقدي يجعل دالة الطلب على النقود حقيقة تتوقف على اعتبارات عينة و الثروة بالدخل الدائم (Y_p).

$$M_D = F(P, R_b; R_e, \Delta P / \Delta T; 1/P; y_p/p W; U)$$

و يرى فريدمان بخصوص هذه الدالة ما يلي²:

1- أنها صورة معدلة لمعادلة كامبريدج.

¹ سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص ص 154-155.

² عبد المطلب عبد المجيد، نفس المرجع السابق، ص ص 68-69.

2- أنها دالة مستقرة، و إن كان استقرارها لا يتطلب ثباتها، هذا الإستقرار يتطلب نظرة خاصة إلى طبيعة هذه الدالة.

المطلب السادس: مدرسة التوقعات العقلانية¹.

بعد انتقاد كينز للفكر التقليدي بالكلسيكي، وتعرضه هو الآخر للإنتقاد من طرف النقديون، ظهور تيار فكري جديد عرف بالكلسيكية الجديدة في منتصف السبعينات، ومن أهم رواده: لوكاس، ولاس، سارجو، موث.

رفضت المدرسة الكلاسيكية الجديدة فكرة التوقعات الملائمة، و عوضت بنظرية جديدة هي "نظرية التوقعات العقلانية" التي جاء بها النقديون، والمبنية على قيام العمال بأخطاء متكررة فيما يتعلق بقرارات عرض العمل، حيث تم إيدخال تطوير لهذا المفهوم من الكلاسيكية الجديدة، ومضمونها يتمثل في أن العمال نتيجة لرشادهم لا يتصادقون، فإهميقومون بتوقعات مسبقة للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد، كما ما أن الكلاسيكية الجديدة أعطوا تحليلاً هو الأ ول للمصدقية السياسية النقدية.

أهم الفرضيات ومبادئ المدرسة الكلاسيكية الجديدة:

استطاع الكلاسيكيون الجديدة من خلال المزج بين النظرية الكلاسيكية ونظرية التوقعات الرشيده التوصل إلى أن التغيرات التي حدثت بسبب صدمات غير متوقعة لخطأ التقدير العشوائي في ظل تغير كمية النقود. كما أضفوا تفسيراً جديداً للعلاقة بين التضخم والبطالة، حيث أن توفر المعلومات الكلاسيكية لا تعوانا الاقتصاديين عن هيكل الاقتصاد في ظل تغير كمية النقود. كما أضفوا تفسيراً جديداً للعلاقة بين التضخم والبطالة،

وبالإضافة إلى الفرضيات التي أخذتمنا التحليل لنقدية يستند الفكر الكلاسيكي الجديد علمياً أساسية متمثلة فيما يلي:

- النقود حيادية، والتغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر في الأسعار وليس على القطاعات الحقيقية لإقتصاد الوطني.

- المنافسة الحرة والكاملة في الأسواق النقدية وسوق العمل وسوق السلع والخدمات.

¹ سليم موساوي، "فعالية السياسة النقدية في الإقتصاديات الإنتقالية حالة الجزائر"، لنيل شهادة ماجستير، سنة

- لا توجد مفاضلة بين التضخم والبطالة سواء في الفترة القصيرة أو الطويلة.

السياسات الاقتصادية النظرية الهادفة للاستقرار تكون غير فعالة ودون تأثير على الاقتصاد الحقيقي، مادامها كتوقعات شديدة منطوقاً بالأعوان الاقتصادية بين حياضها فالأثار طويلة الأجل للسياسة. وبالتالى فإن التغيير في السياسة المنتهجة يؤدي بالتغير تصرفات الأعوان، مما يظهر عدم جدوى السياسات الاقتصادية في التأثير على النشاط الحقيقي، إلا في حالة عدم توقعها.

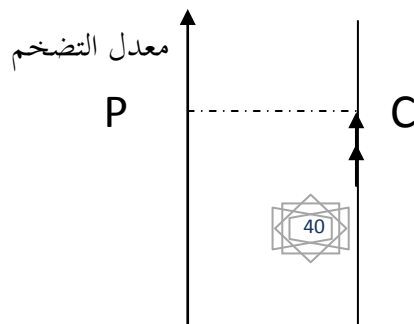
- العون الاقتصادية يحصل على معلومات كاملة، وسلوكه عقلاني حيث لا يستخدم المعلومات السابقة فحسب، بل يعتمد على المعلومات الحالية لوضع توقعاته، ويكون قادر على استغلالها.

تنص النظرية على أن السعر المتوقع لفترة، هو عبارة عن توقع للسعر معتمد على المعلومات الموجودة والمتوفرة عند التوقع. والفرق بين مستوياً لأسعار الحقيقي (أو الفعلي) ومستوياً لأسعار المتوقع هو الخطأ العشوائي الذي يكون توقعهم معدوماً.

برهنت النظرية التوقعات العقلانية عن قصور نظرية فريدمان، فهيتمكننا الحصول على معدل التضخم الصحيحة بسبب توفر الأعوان على كلاً من المعلومات السابقة والمعلومات الحالية الخاصة والمتعلقة بالاقتصاد وهيكله.

يعتبر الكلاسيكي الحدد النقود حياضية، فأزيادة في الكتلة النقدية (معبء المتغير اتثابته) تترجم في ارتفاع عملة كافئ في مستوياً لأسعار.

فالساسة النقدية لا تقوم بحداً تأثير علم مستوياً الإنتاج اجماعاً الحد ائتضخم مفاجئ (غير متوقع من طرف الأعوان) يسمح بانقاص ظرفي لمعدل البطالة تحت المستوياً الطبيعي.





معدل البطالة U

A معدل البطالة الطبيعي
الشكل 03: منحى فيليبس.

المصدر: Jean Francois Goux, Op. Cit. P 212

يتم الانتقال على منحى فيليبس من النقطة (A) إلى النقطة C وعليه لا توجد مفاضلة بين

التضخم والبطالة، وأننا لنعوانا لإقتصاديين لا يخضعون للحداء النقدي.

ترى نظرية التوقعات العقلانية أن منحى فيليبس يكون عمودياً في الفترة القصيرة والفترة الطويلة (حسب الشكل

(26). ومنه توصلنا لنظرية النتيجة تتمثل في أن سياستنا لتعديل الطلب في السياسة النقدية والمالية ليستا كاملتا الفعالية، وتؤكد

النظرية كذلك فكرة فريدمان في حالة عدم حدوث تأثيرات لتوازن الفترة القصيرة، فالأسعار تتعدى باستمرار لتحقيق توازن السوق

، فكالاتها التي يمكن أن تنتج من علاقة فيليبس لا يمكن أن تأخذ بها إلا الحداء النقدي بمسحيلو توقعاتنا لأعوادنا مع عقلانية.

ترجع فعالية السياسة النقدية عند المدرسة الكلاسيكية الجديدة إلى المصدقية السلطانية النقدية، ويقصد بها تلك العلاقة بينا

لعملاء الاقتصاديين والسلطات النقدية، أي مدنا لتعاونيين العمالء والقائمون على هذه السياسة وتوفر الشروط الإدارية والتقنية

والإستراتيجية.

تقلص المدرسة الكلاسيكية الجديدة من إمكانية تأثير السياسة النقدي، فهذه الأخيرة لا تؤثر على المستويات العامة للأسعار

(حيادية النقود) وليس لها تأثير على المدخلات والتوظيف إلا في حالة تضخم مفاجئ.

ووفقاً لنظرية التوقعات التي يمكن للسيااسة التخفيض من حدة التضخم أن تتم بسرعة، ودون تكاليف، بشرط أن يثقوا لعوانا لاقتصاديون

فينجاعتها.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر البنك المركزي المؤسسة المالية التي تنفذ برامج السياسة النقدية و ذلك بتمويل الاقتصاد و اصدار الأوراق القانونية، و لكي يمارس نشاطه يجب أن يتمتع بالاستقلالية الكافية في إتخاذ القرارات لبلوغ تلك الأهداف المتمثلة في: "الأهداف الأولية- الوسيطة و النهائية".

و لغرض الوصول إلى الأهداف المرغوبة هناك عدة وسائل و أدوات تلجأ إليها السياسة النقدية منها:

"الأدوات غير المباشرة و الأدوات المباشرة".

وتكمن مهمة هذه الأدوات في إحداث تغيير بعض أو جميع مفردات عرض النقد وأسعار الفائدة، وهذا لضمان نجاح السياسة النقدية بكفاءة عالية.

إلا أن نظرة الفكر الاقتصادي إليها اختلفت عبر مراحل تطوره وبالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية هي حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية من خلال تأثيرها على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.

الفصل الثاني:

إستقلالية البنك المركزي

و فعالية السياسة النقدية.

مقدمة الفصل الثاني:

إن مجال استخدام السياسة النقدية بمختلف أدواتها و أساليبها و كذا فعاليتها إنما ترتبط ارتباطا وثيقا بينية و درجة تطور الهيكل الإقتصادي و المالي و درجة انتظامه التي تختلف بطبيعة الحال من دولة إلى أخرى.

و عليه يبدو من الطبيعي أن ترتبط طبيعة و خصائص و فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية بالخصائص الإقتصادية و خصوصا الخصائص المالية و النقدية لهذه البلدان، على إعتبار السياسة النقدية جزء من الكل المتشابك و المتداخل و هو ما يجعل البنوك المركزية و هو ما يجعل البنوك المركزية للبلدان النامية اليوم تواجه مجموعة من التحديات لتفعيل سياستها النقدية و جعلها مواكبة لهذه التطورات حيث يختلف أثرها من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن.

و هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: استقلالية البنك المركزي.

- تعد استقلالية البنوك المركزية من أهم المواضيع المطروحة في عصرنا الحالي على الساحة المصرفية، و لعل السبب في ذلك راجع إلى مختلف التطورات الاقتصادية و النقدية سواء المحلية أو الدولية التي شهدتها دول العالم.

المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي¹:

- قد يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم استقلالية البنوك المركزية يعني استقلاليتها التامة عن الحكومة في كل شيء، سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية، أو الرقابة على عملية الإئتمان، إلا أن المفهوم الحقيقي لاستقلالية البنوك المركزية لا يعني الانفصال التام عن الدولة، حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة من مؤسسات الحكومة تعمل في الإطار النظامي للدولة، و لكن معنى الاستقلالية يتجسد في القرارات التي تصدر عنه، بحيث يجب أن تكون قرارات تعطي الأولوية في المحافظة على استقرار الأسعار "هدف رئيسي"، أي أن تكون السياسة النقدية مستقلة إلى حد كبير عن السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

- كما يركز مفهوم استقلالية البنوك المركزية على فكرة عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر من قبل السلطة التنفيذية بما يخدم مصالحها، وهذا ما أكدته بعض الدراسات الميدانية مثل: (دراسة باد و باركيم على 12 دولة حيث أكدت أنه كلما ارتفعت درجة الاستقلالية كلما كان معدل التضخم منخفض).¹

- كما تعمل الاستقلالية على كبح توجه الحكومات نحو إقرار العجز الموازي نتيجة الرفض الذي تبديه مقابل تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي، أو زيادة بيع السندات الحكومية و أذونات الخزينة.

- و تجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين الاستقلالية في تحديد الأهداف و الاستقلالية في تحديد الأدوات، فعندما لا يكون هناك تحديد دقيق لأهداف البنك المركزي و السياسة النقدية نقول بأنه

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، "دراسة تحليلية و تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية،

يتمتع باستقلال في تحديد الأهداف، أما فيما يتعلق بالاستقلال في تحديد الأدوات فإنه يعتبر مستقلا إذا كانت له السلطة و حرية التصرف الكامل في وضع و تنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه¹.

- نشير أخيرا إلى أن منح البنك المركزي الاستقلالية أثار التساؤل حول كيفية محاسبته و مساءلته خاصة و أنه لم يعد تابعا للسلطة التنفيذية، فإمكانية المساءلة تمثل الضمانة المقابلة لمنح البنك المركزي استقلاليته².

المطلب الثاني: أسباب الدعوة لاستقلالية البنك المركزي³:

- هناك عدة دوافع للاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية، و هذه الأسباب نتجت عن العلاقة بين البنوك المركزية و السلطات التنفيذية، و المتمثلة أساسا في الخزينة العامة، و هناك عدة دراسات و تجارب أثبتت ضرورة التوجه نحو استقلالية البنوك المركزية عن السلطات التنفيذية للدولة، و نذكر من بين هذه الأسباب و الدراسات مايلي:

- 1- سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية و الاقتصادية بصفة عامة، ووصل الأمر إلى حد فرض تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم و تخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة).
- 2- انهيار نظام "بروتنودز" و ظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة و كذا الدول النامية.
- 3- تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية، و ذلك ما يسمى "الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي"، و التي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لتنتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي

¹Jean Pierre Pattat contenu et crières de l'indépendance des banques centrales, dossier : l'indépendance de la banque centrale, revenu d'économie financière,N°22.

²زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 284.

³الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي (11-12) مارس 2008-جامعة ورقلة، مداخلة حول قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، الأستاذ بن عزوز علي، ص ص 4-5.

بل و أثناء الانتخابات ، و ذلك بهدف إحداث رواج اقتصادي قبل تاريخ الانتخابات حتى ولو كان رواجاً قصير المدى، فالمهم عندهم أن يستمر الرواج لحين نجاحهم في الانتخابات.

4- نتائج بعض الدراسات التي قامت بقياس استقلالية البنك المركزي بالاعتماد على عدة مقاييس و مؤشرات، ونذكر من بين هذه الدراسات:

- **دراسة Parkim-Bade (1985):** والتي تعتمد على مقياسين رئيسيين هما:
 - مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي، من حيث تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي، ومدى تمثيل الحكومة في هذا المجلس.
 - مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي، من حيث تحديد أجور أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي، و على التحكم في ميزانية البنك المركزي و كيفية توزيع أرباحه.
 - **دراسة Alesina (1988):** لها نفس مؤشرات دراسة Parkim-Bade
 - **دراسة V-Grilli.D-Masciandara.G-Tabellini (1991):** لها مؤشران اثنان:
 - الأول سياسي على نفس خط دراسة Parkim-Bade.
 - الثاني اقتصادي يقيس استقلالية البنك المركزي بمدى سلطة الحكومة في تحديد الشروط التي يمكن للحكومة أن تقترض من البنك المركزي، و كذا تحديد الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي.
 - **دراسة A-Cukierman (1992):** استخدمت ثلاثة مقاييس و هي:
 - الأول قانوني لقياس مدى استقلالية البنك المركزي في نشر بياناته.
 - الثاني تطبيقي قائم على نتائج الاستبيان.
 - الثالث تطبيقي قائم على أساس معدل تغيير محافظي البنوك المركزية.
- 5- الارتباط بين استقلالية البنك المركزي، و بين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، حيث كان للبنك المركزي أهداف عديدة مجبر على تحقيقها، و هذه الأهداف معظمها خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية للدولة " كالتشغيل و تمويل عجز الميزانية...".
- 6- إن استقلالية المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها، و ذلك في حالة طلبها و إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض، لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل إقليم الدولة "زيادة التضخم".

المطلب الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي:

- هناك مجموعة من المعايير التي على أساسها يمكن تحديد درجة استقلالية البنك المركزي، ووضعت هذه المعايير بسبب صعوبة قياسها كمياً بشكل دقيق لما يحكمها من عوامل يختلف ترتيبها و الوزن النسبي لكل منها، ويمكن حصر أهم هذه المعايير في¹:
- مدى التزام البنك المركزي في تمويل العجز في الميزانية و منح التسهيلات الائتمانية للحكومة.
- مدى حرية البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية و حدوث التدخل للسلطة التنفيذية في ذلك.
- أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار و قيمة العملة بالنسبة لبقية الأهداف الأخرى.
- مدى سلطة الحكومة في تعيين و عزل المحافظ المركزي و أعضاء مجلس الإدارة و سلطتها فيما يخص ميزانية البنك.
- مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة و المسائلة.

ملاحظة:

- وفقاً لغالبية الدراسات في هذا الموضوع و التي اعتمدت المعايير أعلاه فإن البنوك المركزية لألمانيا و سويسرا و الو.م.أ تعتبر أقدم و أكثر نماذج البنوك المركزية استقلالا، إذ تعود التشريعات الخاصة باستقلالية هذه البنوك إلى عام 1907 بالنسبة لسويسرا و عام 1913 بالنسبة للو.م.أ و عام 1957 بالنسبة للبنك المركزي الألماني مع تعديلات أخرى.
- كذلك تعتبر تجربة نيوزلندا في منح الاستقلالية لبنكها عام 1989 بمثابة نموذج حديث للدول الأخرى الراغبة في أن تحذو حذوها، قبل أن يأتي التنظيم الخاص بالبنك المركزي الأوروبي في العام 1992 بنموذج آخر أكثر تقدماً ووضوحاً في تأكيد استقلالية البنك المركزي.
- كما أن الاتجاه نحو منح الاستقلالية للبنوك المركزية لم يقتصر على الدول المتقدمة و الصناعية، بل تجاوزها للدول النامية أيضاً.

¹ زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 286.

المطلب الرابع: مبررات استقلالية البنك المركزي:

- لقد تزايد الاهتمام في العشرية الأخيرة بإعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية في صياغة السياسة النقدية، و أدت التطورات في هذا المجال إلى إثارة مسائل هامة حول العلاقة بين البنوك المركزية و حكوماتها، ورغم أن فكرة الاستقلالية لاقت تأييدا كبيرا إلا أنه لا تحظى بموافقة عامة¹.

● المبررات المؤيدة للاستقلالية:

تتمثل هذه المبررات في النقاط الآتية:

- 1- إن مصداقية السياسة النقدية و قدرتها على تحقيق و الإبقاء على استقرار الأسعار في الأجل الطويل مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية سوف تتحسن، إن كانت صياغة السياسة النقدية بين أيدي المسؤولين بعيدين عن السياسة و يكون بإمكانهم النظر و التفكير للمدى البعيد، و لقد صيغ الأساس الفكري لهذا المبرر مرتبطا بمسألة "عدم الاستقرار الزمني" حيث أن آجال تأثير السياسة النقدية طويلة و متغيرة².
- 2- مكن الإثبات بسهولة أنه إذا كان على مصممي السياسة المنتخبين أن يختاروا بين أهداف تتعلق بالتضخم و الإنتاج و العمالة، سيكون لديهم دافع للسعي وراء مكاسب في الإنتاج في الأجل القصير من خلال نقص السياسة النقدية غير التضخمية الذي يتعلق بتوزيع الدخل أو بقضايا الإيرادات³.
- 3- بما أن البنك المركزي هو الذي يقوم بالإصدار النقدي ينبغي المحافظة على استقلاله لأن الصلاحية المعطاة له في هذا الإطار قد تستغل من طرف السلطات العامة، لذا يجب أن تكون بعيدا عن التأثيرات الخاصة حتى يبقى قادرا على مقاومة الضغوطات التي يمكن أن يمارسها عليه المستفيدون من القروض، و إذا فقد استقلاله فهذا يفقده أيضا مرونة بالنسبة للسياسة النقدية.

¹مارثا فاستيللو برانكو و مارك سوينيون، استقلالية البنك المركزي هل يمكن أن يساهم في تحسين الأداء في مجال التحكم في التضخم، مجلة التمويل و التنمية، مارس 1992، صص 19-20.

²Strauss-Kalm(Marc Oliver), La banque Centrale et les initiations de l'économie monétaire et bancaire, cahiers économiques et monétaires, édition banque de France université (27-28-29)/11/1991,P219.

³أيد جمان مايكل، الاقتصاد الكلي، ترجمة و تعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، 1988، ص 562.

4- توصلت الدراسات التطبيقية* التي بحثت في العلاقة بين استقلال البنك المركزي وبين معدلات التضخم إلى أنه كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي كلما كان معدل التضخم منخفضاً¹، دون التأثير على النمو، فالمقصود هنا بالاستقلال توفير أكبر قدر من المرونة اللازمة للبنك المركزي لكي يستطيع أن يؤدي دوره في تنفيذ سياسة الحكومة بكفاءة وأن يستطيع أن يقدم إليها النصح في حرية²، إلا أن مصممي السياسة النقدية عادة ما يختارون وضع إجراءات تحد بدرجة ما من نطاق حريتهم غير إجبارية كلياً، جعلها لا تحل مشكلة المصدقية³.

• المبررات المعارضة لاستقلالية البنك المركزي³:

- رغم تعدد المبررات التي تدعو إلى استقلالية البنك المركزي، فإن هناك اتجاه آخر يدعو إلى عدم منح هذه الاستقلالية، ويستند أنصار هذا الرأي إلى المبررات الآتية:

1- يرى أنصار هذا الرأي أن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية، هو أمر يتنافى مع مبادئ الديمقراطية، كما أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلاً تماماً عن الحكومة، إذ أن لهذه الأخيرة العديد من القنوات الرسمية وغير الرسمية التي تستطيع من خلالها التأثير على السياسة النقدية وأنها في الحالات القصوى تستطيع تغيير النظم الأساسية للبنك المركزي.

2- أن السياسة النقدية ينبغي أن تتسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف العامة الاقتصادية، فالبنك المركزي الذي يتمتع بالاستقلالية فلا يوجد ضمان لهذا الاتساق، وأن موقف نظام البنك المركزي كمنظم لعرض النقود يتميز بميل السلطات النقدية لصالح السياسات الموضوعية للحفاظ على قيمة النقود.

* مثل دراسة (Bade et Parkim) عام 1980 و التي أجريت على 12 دولة، وكذلك دراسة الاقتصادي Allisina

عام 1989، وكذلك دراسة عام 1993 للاقتصاديين (Allisina et Summers)

¹ ستانلي فيشر، المحافظة على استقرار الأسعار، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 33، العدد 4، ديسمبر 1996، ص 33.

² عماد أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 232.

³ حشاد نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص 94.

- 3- مشكلة التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة نقدية مستقلة وسياسات الضرائب وأسعار الصرف خاصة، وأن السياسة النقدية شديدة التأثير بالضغط التضخمية باعتبار أن السلطات النقدية قد تستخدم سياسات مصممة لتحقيق منافع لأصحاب المناصب الإدارية الهامة.
- 4- إمكانية عدم قيام استقلالية البنوك المركزية فعلا بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل طالما أنه يمكن لأهدافها الداخلية الخاصة أن تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية.

المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية.

يمكن إعتبار السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية عموما أقل فعالية منها في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بسبب الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد القومي و علاقته الإقتصادية الخارجية و ما يعانيه في كثير من الأحيان من التأثير بالتغيرات الإقتصادية و النقدية التي تحدث في العالم الخارجي¹.

و هناك العديد من الأسباب التي تحد من سلطة البنك المركزي في القيام بدوره المطلوب، و بالتالي فإن ذلك يحد من فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية.

المطلب الأول: أسباب ضعف فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية.

عند فحص عناصر السياسة النقدية في البلدان النامية، نجد أن هذه البلدان تفتقد إلى عناصر نجاح هذه السياسة و منها²:

- 1- الإفتقار إلى أسواق نقدية منظمة، كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية إن وجدت و هو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم و إستحالة تطبيق سياسة السوق المقترحة على نطاق واسع.
- 2- ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية فإن ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الإقتصادي.

¹عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 285.

²عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 335-336.

- 3- ضعف الوعي النقدي و المصرفي حيث يتجه الأفراد في البلدان النامية إلى الإحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة و ليست ودائع أو أوراق مالية، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه البلدان.
- 4- عدم وجود إستقرار سياسي، مما لا يشجع الإستثمار الأجنبي و بالتالي يحول دون تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.
- 5- تميل البنوك التجارية في البلدان النامية إلى تقديم الإئتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة(تمويل قصير الأجل) مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي(تمويل طويل الأجل) و الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الإقتصادية.

المطلب الثاني: الخصائص العامة للسياسة النقدية في البلدان النامية.

يمكن حصر أهم خصائص البلدان النامية فيمايلي:

- 1- ضعف إنتشار شبكات الجهاز المصرفي: مما يجعل عدد الجمهور المتعامل معها قليلا طالما أن شبكة البنوك أيضا قليلة و بالتالي يكون الإعتماد على إستخدام النقود بشكل كبير في المعاملات و تسوية الديون و كذلك إستخدام الحسابات الجارية بالشيكات ضعيفا و تتعامل به المؤسسات و عدد محدود من الأفراد.
- 2- ضعف درجة نقدية الإقتصاد: توجد في بعض البلدان النامية قطاعات إقتصادية كبيرة غير نقدية، حيث يتم التبادل عن طريق المقايضة بدون إستخدام النقود إلا أنه توجد عقبة تقف أمام السياسة النقدية في مثل هذه القطاعات هي عدم توفر أجهزة الإئتمان المصرفي التي تساعد على تمويل التوسع في الإنتاج في هذه القطاعات¹.
- 3- غياب الجهاز الإنتاجي المتطور و القادر على إستغلال كافة الموارد الطبيعية و البشرية المعطلة و سد إحتياجات الطلب المحلي من السلع الإستهلاكية و الإستثمارية و الخدمات.
- 4- إنسياب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج في صورة ودائع مصرفية و إستثمارات مالية كونها أكثر سيولة و ضمانا و عائدية.

¹عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 319-320.

- 5- إنخفاض مستوى الدخل القومي و ما يتبعه من إنخفاض في متوسط دخل الفرد وهي النتيجة الحتمية لإنخفاض معدل الإدخار و من ثم تكوين رأس المال الحقيقي.
- 6- الحد من مقدرة المصارف على إجتذاب و تهيئة موارد نقدية كافية لأغراض الإستثمار كما يحول دون إمكانية تنوع الإستثمارات المالية للمصارف، و هذا ما يبرر توظيف أموالها الفائضة في الخارج.
- 7- قلة عدد المؤسسات المالية الوطنية النقدية و غير النقدية التي تستطيع السلطات النقدية أن تمارس نشاطها من خلالها و عدم تنوعها¹.
- 8- ضآلة الإدخارات و عدم إستثمارها بصورة فعالة حيث يفضل الناس أنواع معينة من الإستثمار غير المنتج كالعقارات و الذهب لكونها أضمن من غيرها من الإستثمارات، بالإضافة إلى عدم تطور العادة المصرفية لدى الجمهور تطورا كافيا، بل تتم معظم المعاملات على أساس الدفع النقدي المباشر.²

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية و فعاليتها في البلدان النامية.

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية و المسؤول المباشر على تنفيذها من أجل التحكم في كمية النقود المتداولة، من خلال التأثير على حجم و نوع الإئتمان المصرفي مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للسياسة النقدية، حسب الظروف الإقتصادية لأي بلد، و يمكن أن تصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية و أدوات نوعية³.

¹ زكرياء الدوري و يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص ص 220-221.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار و مكتبة الحامد، عمان، 2004، ص ص 407-408.

³ دباتأمنية، السياسة النقدية و إستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015، ص 103.

أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

يوجد ثلاث أدوات عامة رئيسية يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود تتمثل في:

1- سعر البنك:

إن نجاح هذه الأداة يعتمد على مدى إتساع التعامل بالأوراق التجارية ذات المواصفات المحددة (قصيرة الأجل) و الموجودات المالية الحكومية القصيرة الأجل حوالات الخزينة، ومدى اعتماد المصارف التجارية على البنك المركزي في معالجة النقص في السيولة بالإقتراض منه أو بإعادة خصم الأوراق التجارية أو حوالات الخزينة، بإعتباره الملجأ الأخير للإقراض، حيث يعتبر إحدى أسباب ضيق السوق النقدية في الأقطار النامية هي قلة التداول بهذه الأصول المالية القصيرة الأجل كذلك التقلب في الإتجاهات و المواقف الإجتماعية و الإقتصادية و الأوضاع السياسية يكمن أيضا وراء ميل المصارف إلى الإحتفاظ بأرصدة نقدية زائدة و هكذا نجد البنك المركزي يفقد سيطرته في مراقبة الإئتمان و التحكم في عرض النقد بواسطة هذه السياسة إذا لم تشعر المصارف التجارية بالحاجة إلى الإقتراض منه¹.

حيث يعتبر سعر البنك وسيلة توجيه قلت فعاليتها في عصرنا الحاضر، نتيجة التقنيات المصرفية الحديثة، القدرة على التحرك خارج السوق المحلية، لذا تبقى هذه السياسة وسيلة ناقصة تحتاج إلى عدة أساليب مكملة لتحقيق الفاعلية المطلوبة².

2- عمليات السوق المفتوحة:

فعالية هذه الأداة تعتمد على توفر سوق نقدية و مالية منظمة و واسعة و نشطة للسندات و أن تكون هذه الأخيرة ملائمة للبيع و الشراء في السوق.

¹ زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص 222-223.

² إبرير محمد: "السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل إستقلالية السلطة النقدية"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2008، ص 45.

و لكن البلدان النامية تتميز بنقص و ضيق الأسواق المالية و النقدية و ضعف نشاطها، بالإضافة إلى عدم توفر الأسواق التي تضمن إستمرار و انتظام تداول الأوراق المالية و تهيأ لها درجة عالية من السيولة، فهذه الأوضاع تؤدي إلى فشل فعالية سياسة السوق المفتوحة فصغر حجم السندات يعيق هدف التحكم في الإئتمان، فيبيع السندات في السوق من قبل البنك المركزي يقصد به إمتصاص الإحتياجات النقدية الفائضة لدى المصارف إلى توظيف أموالها الفائضة في الخارج، ثم إن قلة التعامل بالموجودات المالية الخاصة و الحكومية و الذي هو أحد صور ضيق السوق في الأقطار النامية يخلق صعوبات عديدة لحاملها من مصارف و أفراد و مشروعات عند إعلان رغبتهم في بيعها، مما يؤثر سلبا على أسعارها، و مع ذلك فقد يستهدف البنك المركزي من عمليات السوق المفتوحة في الأقطار النامية دعم أسعار السندات عن طريق التدخل بشرائها عند ميل أسعارها للانخفاض أو بيعها عند ميل أسعارها إلى الإرتفاع¹.

3- سياسة الإحتياطي النقدي الإجباري (القانوني):

تعتبر هذه الأداة من الأدوات الفعالة و خاصة في البلدان النامية و يعود ذلك لأثرها المباشر الذي يمس حجم الإئتمان المقدم للبنوك، و تعود فعالية هذه الأداة إلى سيطرة البنك المركزي و سلطته القانونية على البنوك التجارية في تغيير نسبة الإحتياطي النقدي القانوني و هو ما يجعل البنوك التجارية غير قادرة على زيادة الإئتمان، و هناك عدة إيجابيات لهذه الأداة منها²:

1. إن الإحتياطي القانوني يختلف في التأثير عن عمليات السوق المفتوحة، فهو يؤثر بصورة عكسية على السوق النقدية.
2. تستعمل طريقة نسبة الإحتياطي لمواجهة التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات لتشجيع توسيع الإئتمان المصرفي و الحد منه.
3. تستعمل أيضا لإستيعاب أو تخفيض الإحتياطات المصرفية الفائضة.

¹ زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، صص 225-226.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 332-333.

كما أن هذا الأسلوب تعرض لإنتقادات منها:

1. يفتقر هذا الأسلوب إلى الدقة و صعوبة التأكد من مقدار التغير الضروري في الإحتياطي القانوني.
2. يتميز بعدم المرونة و مصدرها هو عجز هذه الأداة عن مواجهة الإنخفاض و الزيادة في إحتياطيات البنوك في أماكن مختلفة في نفس الوقت.

ثانيا: الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

يرى بعض الإقتصاديين أن السياسة النقدية الملائمة لظروف التخلف الإقتصادي هي التي تستند على الرقابة النوعية على الإئتمان، و يستندون في ذلك على حجج معينة و هي¹:

- (1) أن الرقابة النوعية تستطيع التصدي للإتجاهات المضاربية التي تغذي الموجات التضخمية في الأقطار النامية عن طريق منع توجيه تدفق الإئتمان إليها، و عليه تسمح هذه الأساليب بمكافحة التضخم.
- (2) أن الرقابة النوعية تسمح بتمويل و توسيع القطاعات الإنتاجية الأكثر إندماجا في بقية أجزاء الإقتصاد الوطني.
- (3) أنها تسمح بالحد من التوسع المبالغ فيه في تمويل بعض القطاعات أو المشاريع، فحجم الإئتمان يحدد وفق خطة موجهة توجيهها سديدا بحيث لا يترتب عليها أي تهديد للإستقرار النقدي.
- (4) إن وسائل الرقابة النقدية موجهة في إطار خطة تنموية و وفق أولويات لتأمين التمويل المتناسق و المتوازن للنمو الإقتصادي.
- (5) إن أساليب الرقابة النوعية تهدف إلى تمويل الإستثمارات الأكثر إنتاجية فإن ما تحققه من موارد مالية يعتبر خير ضمان لإسترداد مبالغ القروض الممنوحة من قبل المصارف و نظرا للإختلالات في الهياكل الإقتصادية في البلدان النامية، و ما تعانيه من ضعف نمو الجهاز المصرفي و عدم وجود أسواق نقدية و مالية متطورة و تفضيل السيولة للإكتناز يصبح من المتعذر معه جذب المدخرات و تعبئتها في هذه البلدان، و يتعين على هذه البلدان ألا تعتمد على السياسة النقدية

¹ زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص ص 227-228.

وحدها نظرا لفعاليتها النسبية والمحدودة، و إنما لا بد أن تعتمد أيضا على السياسة المالية و خاصة لرفع الطلب الفعلي و تنشيط الإستثمار¹.

المطلب الرابع: شروط نجاعة السياسة النقدية.

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة و في ظل أي نظام إقتصادي، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل و الشروط أهمها²:

- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، فكلما كان الهدف واضح و محدد كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية.
- هيكل النشاط الإقتصادي: مكانة القطاع العام و الخاص، سياسة الحكومة إتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، و بالتالي حرية التجارة الخارجية و مرونة الأسعار.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الإقتصادية لاسيما النقدية منها.
- نظام سعر الصرف، إذ تحقق السياسة النقدية فعاليتها في إقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من إقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- درجة الوعي الإدخاري و المصرفي لمختلف الأعوان الإقتصادية.
- سياسة الإستثمار: مناخ الإستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين و الأجانب، و مدى حساسية الإستثمار لسعر الفائدة.
- توافر أسواق مالية و نقدية منظمة و متطورة.
- مدى إستقلالية البنك المركزي عن الحكومة، حيث كلما تحقق ذلك للسلطة النقدية، كلما أمكن للسياسة النقدية العمل بإستقلالية، مما يمكنها من تحقيق نجاعتها وفعاليتها.

¹عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 334.

²إبرير محمد، مرجع سابق، ص 72-73.

- توافر نظام معلوماتي فعال: إن السياسة النقدية تؤثر في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود، و من هذا المنطلق يجب على مصممي السياسة النقدية إمتلاك معرفة شاملة و تفصيلية عن وضع الإقتصاد في مختلف أسواقه و طبيعة إختلالاته و إمكانياته.
- حالة نشاط السوق الموازي، إذ كلما قل نشاط هذا السوق، كلما أمكن التحكم في الإقتصاد و بالتالي تفعيل السياسة النقدية¹.
- فمن مزايا السياسة النقدية وضوح أدواتها و سرعة تحديدها و وضعها موضع تنفيذ بالإضافة إلى سرعة حدوث ردود الأفعال حيث تعتبر السياسة النقدية أفضل من ناحية الإجراءات فيكفي أن يتم الإيعاز للبنك المركزي لإستخدام أدواته بعد البحث في المشكلة و إختيار الإجراء المناسب و قد تأخذ شيئاً من الوقت و هي ليست مرتبطة بخطة و قد تكون هي وسيلة الحل السريع لمشكلة ظهرت، و يختلف مدى التفوق لهذه السياسة إعتقاداً على النظام الإقتصادي القائم في تلك الدولة و مدى الأهمية النسبية لدور القطاع العام في الأنشطة الإقتصادية بإختلافها في الدولة و كذلك مدى تطور الجهاز المصرفي².

المطلب الخامس: عوائق فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية.

- و بعد التعرض لشروط نجاح السياسة النقدية نأتي الآن لمعرفة حدودها في الدول المتخلفة أو بمعنى آخر ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح السياسة النقدية في الدول المتخلفة والتي نلخصها فيما يلي³:
- ضعف النظام المعلوماتي بالبلدان النامية.
 - عدم وجود حساسية قوية بين المتغيرات النقدية و المتغيرات العينية.
 - إنخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي.
 - عدم تمتع الإقتصاد بوضع أفضل للتجارة الخارجية.

¹ إبرير محمد، مرجع سابق، ص 73.

² زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008، ص 62.

³ إبرير محمد، مرجع سابق، ص ص 73-74.

- عدم كفاية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية و المؤسسات المصرفية في جمع و تعبئة المدخرات¹.
- تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، و لكن في الواقع لا يمكن تحقيق كل هذه الأهداف دفعة واحدة، فهناك تعارض بين هذه الأهداف مما يضع السلطات النقدية في وضع صعب و هذا ما سيتضح ممايلي:

1- يوجد تعارض بين هدف الحفاظ على معدلاتمنخفضة للتضخم و تحقيق النمو، وهذه نقطة خلاف بين الإقتصاديين فهناك من يرى النمو الإقتصادي في الأجل الطويل لا يتحقق إلا إذا كان هناك إستقرار في المستوى العام للأسعار، و بالمقابل يوجد الرأي القائل: "إن إرتفاع المستوى العام للأسعار ضروري لتوسيع النشاط الإقتصادي".

2- هناك تعارض بين هدف إستقرار الأسعار و تخفيض البطالة، و سعي السلطات النقدية إلى تخفيض البطالة يتطلب منها إتباع سياسة نقدية توسعية، فتتساهل في منح القروض و يزداد العرض النقدي و تنخفض أسعار الفائدة، و هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب فترتفع الأسعار و يعم التضخم و بالتالي فإن تحقيق أحد الهدفين يتطلب التضحية بالأخر².

المبحث الثالث: السياسة النقدية في ظل إختلاف أنظمة الصرف.

تدخل البنوك المركزية في سوق العملة ليس من قبيل تحقيق الأرباح، كونها لا تتوخى الربح من مزاوله نشاطها.

و هي بالتالي لا تقوم بعمليات المضاربة على العملة، و يعتبر الهدف الأساسي من تدخلها في سوق الصرف تأمين الشروط الملائمة للتأثير في شروط التجارة، و تتدخل البنوك المركزية عبر عمليات السوق المفتوحة بهدف التخلص من الإختلافات في التوازن الإقتصادي و المالي³.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 132.

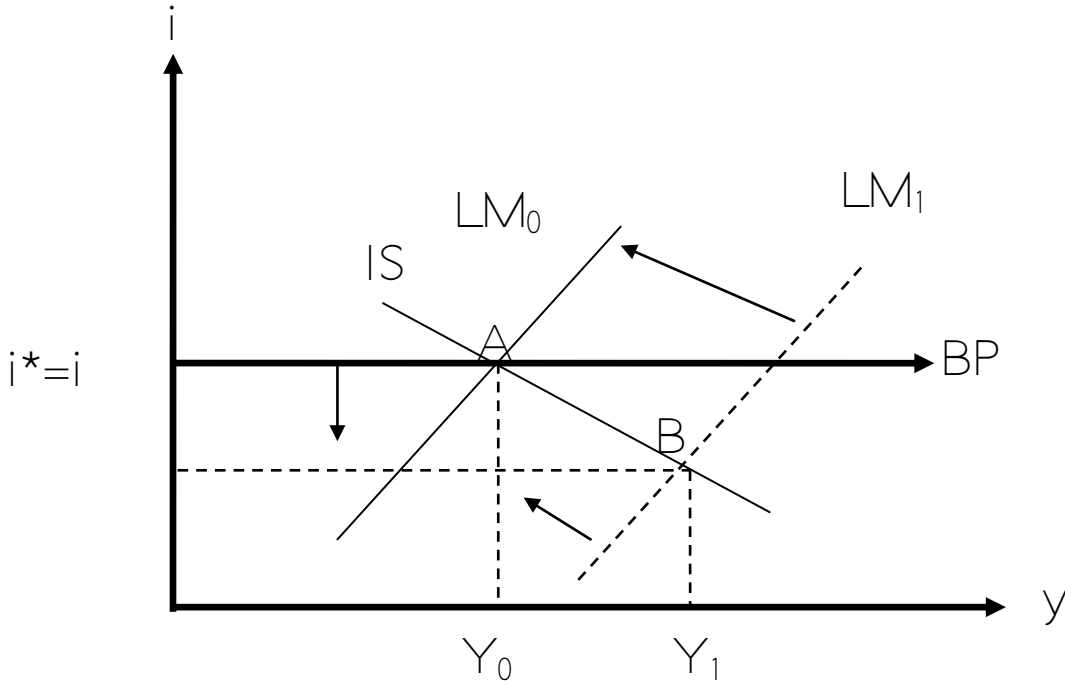
² لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية. لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 1431هـ - 2010م، ص ص 102-103.

³ بسام الحجار: نظام النقد العلمي و أسعار الصرف بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009م-1430هـ، ص 100.

المطلب الأول: السياسة النقدية في ظل ثبات سعر الصرف.

أولاً: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت و الحركة التامة لرؤوس الأموال:

- يظهر أثر السياسة النقدية في هذه الحالة وفق ما يبينه الشكل التالي¹:



الشكل رقم-04- السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت و الحركة التامة لرؤوس الأموال

المصدر: بقيق ليلي أسمهان، آلية التأثير السياسية النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية - دراسة قياسية.

إذا افترضنا إنتهاج البنك المركزي سياسة نقدية توسيعية فإن ذلك سيؤدي إلى إنتقال منحني السوق النقدية من LM_0 إلى LM_1 مما يترتب عليه انخفاض معدلات الفائدة المحلية مقارنة مع معدلات الفائدة الخارجية و من ثم هروب رؤوس الأموال إلى خارج البلد المعني، فينخفض تبعاً لذلك الطلب على العملة المحلية و من ثم تنخفض قيمتها و يتدهور سعر صرفها، و هو ما يتسبب في حدوث عجز في ميزان المدفوعات عند النقطة B، و لكن بما أن النظام السائد و هو نظام سعر الصرف الثابت فإن البنك

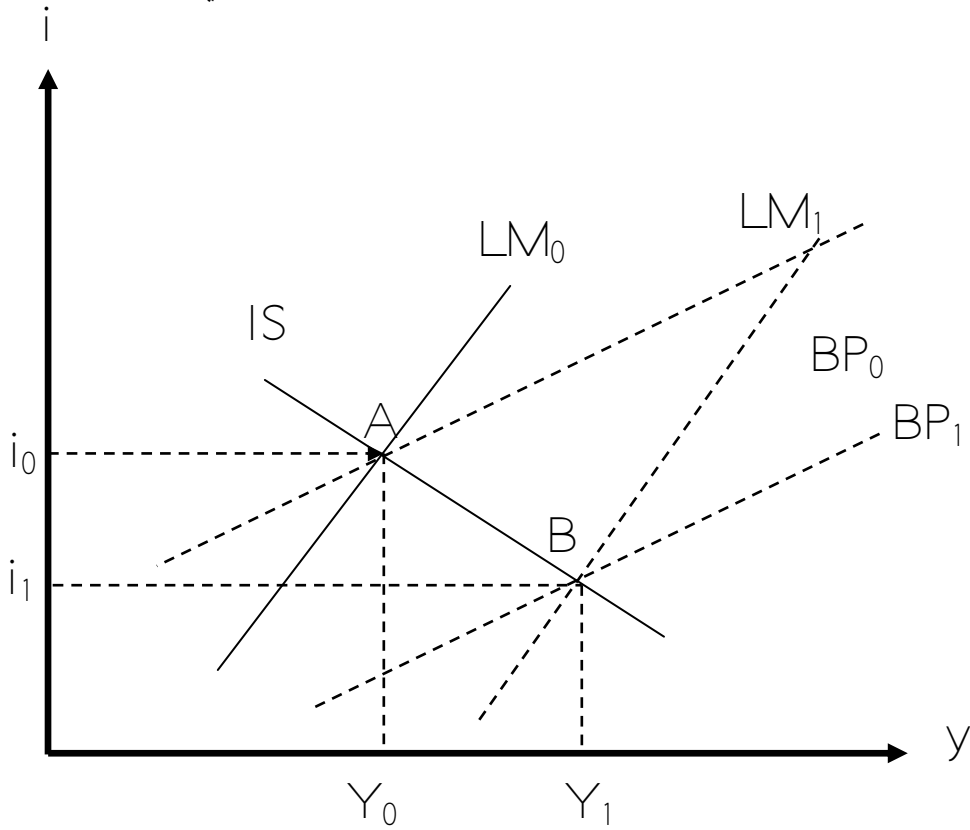
¹ بقيق ليلي أسمهان، آلية التأثير السياسية النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية - دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة

دكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015، ص 207.

المركزي سرعان ما يتدخل بمجرد حدوث هذه التغيرات لإعادة إستقرار قيمة العملة و من ثم ثبات سعر الصرف عن طريق سياسة تقييدية من خلال بيعه للعملات الأجنبية مقابل شراء العملة المحلية في سوق الصرف، لتحديث آثار عكسية تؤدي إلى عودة التوازن من جديد في الأجل الطويل و هو ما يترجم ببيانها بعودة المنحنى الممثل لتوازن السوق النقدية إلى وضعه السابق، ففي هذه الحالة لا يصل الإقتصاد أبدا إلى النقطة B.

ثانيا: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت و الحركة الغير تامة لرؤوس الأموال

- يظهر أثر السياسة النقدية في هذه الحالة وفق ما يبينه الشكل التالي¹:



الشكل رقم-05- السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت و الحركة الغير تامة لرؤوس الأموال
المصدر: بقيق ليلي أسمهان، آلية التأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتنا الداخلية - دراسة قياسية.

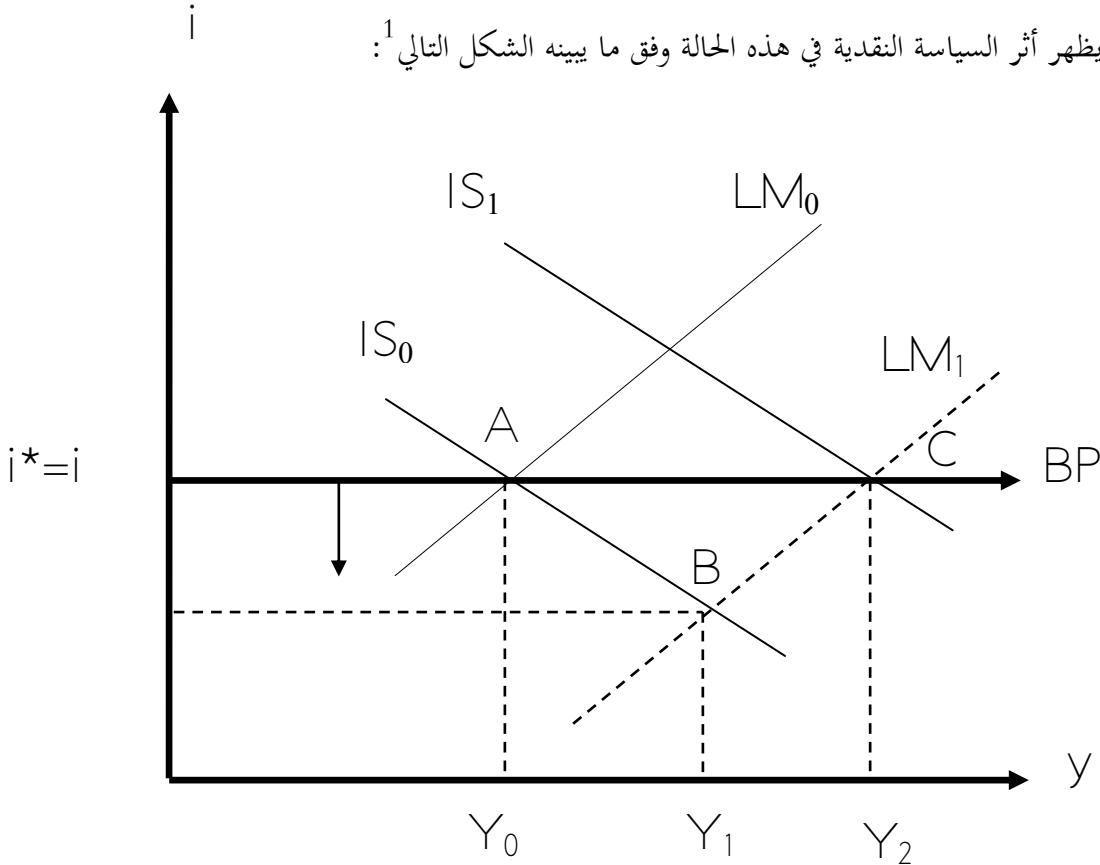
¹ بقيق ليلي أسمهان، مرجع سابق، ص 208.

كما رأينا في المثال السابق ينتج عن إنخفاض معدلات الفائدة المحلية مقارنة مع معدلات الفائدة الخارجية (بسبب السياسة النقدية التوسعية) هروب في رؤوس الأموال و هو ما يولد عجزا في حساب حركات رؤوس الأموال، و من ثم لإعادة التوازن من جديد في الميزان الخارجي، إما أن يتدخل البنك المركزي بسياسة تقييدية عن طريق بيعه للعملات الأجنبية و من ثم إعادة التوازن تدريجيا و بالتالي عودة منحى السوق النقدية إلى وضعه الأول، و إما عن طريق سياسة تخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات و بالتالي إحداث فائض في الميزان التجاري يحل محل العجز السابق في ميزان رأس المال ليعود التوازن من جديد في ميزان المدفوعات (BP=0)، و يظهر هذا الأثر بتحريك المنحنى BP إلى نقطة توازن جديدة و هي النقطة B.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن.

أولاً: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن و الحركة التامة لرؤوس الأموال:

- يظهر أثر السياسة النقدية في هذه الحالة وفق ما يبينه الشكل التالي¹:



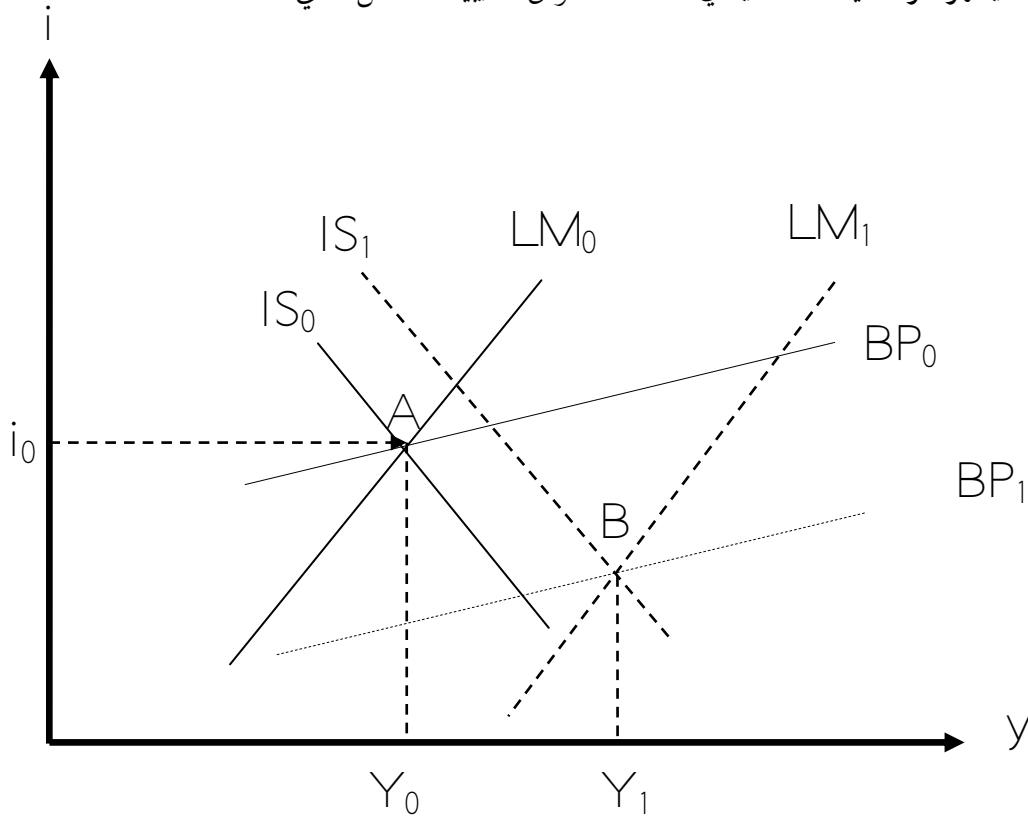
الشكل رقم 06- السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن و الحركة التامة لرؤوس الأموال
المصدر: بقيق ليلي أسمهان، آلية التأثير السياسية النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية - دراسة قياسية.

¹ بقيق ليلي أسمهان، مرجع سابق، ص 209.

تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض معدلات الفائدة داخليا مقارنة مع الخارج مما يترتب عليه هروب رؤوس الأموال و بالتالي إنخفاض قيمة العملة المحلية، هذا الإنخفاض في قيمة العملة الذي يؤول بدوره إلى إرتفاع الطلب الأجنبي على السلع المحلية، فترتفع الصادرات تبعا لذلك مقابل الإنخفاض في الواردات، ليعود التوازن تدريجيا في ميزان المدفوعات عند نقطة جديدة و هي النقطة C مع الزيادة في مستوى الطلب و الإنتاج المحليين و الذي يوضحه إنتقال منحني سوق السلع و الخدمات من IS_0 إلى IS_1 .

ثانيا: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن الحركة الغير التامة لرؤوس الأموال:

- يظهر أثر السياسة النقدية في هذه الحالة وفق ما يبينه الشكل التالي¹:



الشكل رقم-07- السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن و الحركة الغير تامة لرؤوس الأموال
المصدر: بقبق ليلي إسمهان بعنوان "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية-دراسة قياسية

¹ بقبق ليلي إسمهان، مرجع سابق، ص 210.

في هذه الحالة تحدث نفس الآثار السابقة حيث يؤدي هروب رؤوس الأموال إلى الخارج إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و من ثم تحفيز الصادرات و هو ما ينتج عنه إرتفاع في مستوى الطلب على الإنتاج المحلي و هو ما يوضحه الشكل السابق، كما سبقت الإشارة إنتقال المنحنى IS.

و لكن في هذه الحالة و بما أن حركة رؤوس الأموال غير تامة يجب أن يحدث فائض كاف في الحساب الجاري لتعويض العجز السابق في حساب رأس المال(شرط مارشال ليرنر) و ذلك بتدعيم هذه الآثار من خلال تخفيض قيمة العملة و هو ما يوضحه إنتقال المنحنى BP إلى نقطة توازن جديدة و هي النقطة B مع الزيادة في مستوى الدخل الوطني.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد ثار الجدل بشأن إختيار الأهداف الأساسية للسياسة النقدية من إقتصاد لآخر تبعاً لمستوى تطور هيكله المصرفية و المالية، و لكنها أجمعت على إستقرار الأسعار كهدف نهائي رئيسي للسياسة النقدية و تحقيقه ينعكس على بلوغ الأهداف الأخرى و من ثم الوصول إلى إستقرار الإقتصاد الكلي.

تلعب أدوات السياسة النقدية فعاليتها في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية كلما أمكن تكييفها مع الهياكل الإقتصادية و المالية، مع تغيير الظروف السائدة في الإقتصاد، و لا يتحقق ذلك إلا إذا تمكن البنك المركزي من ممارسة رقابة كاملة و فعالية على الإئتمان المصرفي تسمح للسياسة النقدية العمل بفعالية و التأثير على الهيكل الإقتصادي، و من الطبيعي أن يتأثر إختيار وسائل السياسة النقدية بالمميزات الأساسية لهذا الهيكل من حيث درجة تقدمه و نموه و إستقراره التي تنعكس على تطور أجزائه المالية و المصرفية، و كذلك تتأثر فعاليتها بنظام سعر الصرف السائد في البلد من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن.

إلا أن السياسة النقدية لا يمكن التعويل عليها بمفردها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية بالإضافة إلى التعارض الذي قد ينشأ عند تحقيقها فضلاً عما تتسم به إقتصاديات الدول النامية من سمات تحوّل دون القيام بالمهمة المحيطة بها في دفع معدلات التنمية، مما يستلزم القيام بإصلاحات إقتصادية و نقدية تسمح لها بتفعيل دور السياسة النقدية.

الفصل الثالث:

فعالية السياسة النقرية في
الجزائر.

مقدمة الفصل الثالث:

إن إشكالية السياسة النقدية في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحول الذي شهده الإقتصاد الوطني، و ذلك بالانتقال من إقتصاد مخطط و موجه إلى إقتصاد السوق الحر.

فعشية إنتزاعها للإستقلال تميز الإقتصاد الوطني بالإختلال و التشوه، مما نتج عنه تدهور مختلف القطاعات و بالتالي زعزعة الإستقرار الإقتصادي، هذه الوضعية التي ألزمت الدولة الجزائرية إعادة تنظيم كل الميادين الحيوية من أجل تحقيق نمو إقتصادي و إجتماعي بغية تعديل هياكل و شروط الإنتاج و إختيار نمو قائم على وضع صناعة قاعدية قادرة على خلق ديناميكية في مختلف القطاعات الإقتصادية.

نتج عن تبني النظام المخطط و الموجه تفاقم و تأزم الإختلالات داخليا و خارجيا خصوصا بعد العجز الذي شهده الإقتصاد سنة 1986 تبعا للإختيار في أسعار البترول و هو ما إستوجب تبني إصلاحات إقتصادية جذرية و مدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية، بهدف إعادة النظر في دواليب السياسة الإقتصادية عموما و السياسة النقدية على وجه الخصوص.

و لذلك إنتهجت الدولة بداية في التسعينيات إصلاحات كثيرة توجت بصدور قانون النقد و القرض، الذي كان له وقعه و أثره على تغيير صورة النظام المالي و المصرفي.

سنقوم في هذا الفصل بدراسة مسار السياسة النقدية و ذلك بالتطرق إلى الأهداف التي تصبو إليها من خلال تطبيق مختلف الأدوات كما سنحاول تحليل بعض المؤشرات النقدية (الكتلة النقدية، PIB) في الجزائر و مدى فعاليتها في التأثير على السياسة النقدية من سنة 1970 إلى سنة 2012.

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر.المطلب الأول: السياسة النقدية قبل قانون النقد و القرض.

- لقد عرفت هذه الفترة جملة من التطورات الاقتصادية نوجزها فيما يلي:

أولاً: الإصلاح المالي لسنة 1971:

جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الإختلال و تخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للإستثمارات، كما أوجب قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزة حساباتها الجارية و كل عملياتها الإستغلالية على مستوى بنك واحد تحده الدولة حسب إختصاص البنك في القطاع، هذا الإجراء الذي إتخذه وزارة المالية يبين بطريقة غير مباشرة دور البنك المتمثل في إعطائه إمكانية تسيير و مراقبة حسابات المؤسسة التي تفتح لديه حساباتها¹.

ثانياً: الإصلاح النقدي لعام 1986:

يتميز الإقتصاد الجزائري بطابعه المخطط مركزيا و بوجود قطاع عمومي هام تتمثل مهام النظام البنكي في خصم النفقات المتعلقة بتمويل الإستثمارات المخططة، أما صاحب الضغط النقدي هو وزارة التخطيط و الدائن في نهاية الأمر هو الخزينة العمومية لذا تظهر الخزينة العمومية مركز نظام إحدات العملة و وزارة التخطيط مكان مبادرة إحداتها².

ثالثاً: تكييف الإصلاح -قانون 1988-:

يهدف القانون (88-06) لتغطية النقائص التي تضمنها قانون البنوك و القرض 1986 و الذي يمكن تسميته بقانون إستقلالية البنوك، فقد دعم هذا القانون دور البنك المركزي في عمليات ضبط و

¹ دبات أمينة السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2014-2015، ص 175-176

² منصورى زين، إستقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -واقع و

تحديات-، ص 430

إدارة السياسة النقدية، كما أتاح للبنوك فرصة اللجوء إلى الخارج للإقتراض أو إلى الجمهور و أخضع البنوك إلى القوانين التي تحكم التجارة ليصبح بذلك العمل لمبدأ تحقيق الربحية والمردودية¹.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في ضوء قانون 10/90.

وضع القانون المتعلق بالنقد والقرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطوّر جديد، تميّز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة الماليّة وإبراز دور التّقد والسياسة التّقدية ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحيّاته في تسيير النقد والإئتمان في ظل إستقلالية واسعة وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة².

أولاً: المبادئ الأساسية لقانون 10-90.

جاء قانون النقد والقرض 10-90 بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك وممول أساسي للإقتصاد، إنعكاساً لتوجهات النظام الإقتصادي الجديد أي نظام إقتصاد السوق المنتهج في الجزائر.

- ويمكن عرض أهمّ مبادئ هذا القانون في ما يلي:

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع التّقدي السائد، وهكذا عكس ما كانت عليه القرارات حيث كانت هيئة التّخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي وهدفها تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخطّطة³.

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص ص 250-251.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 185-186.

³ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 196.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة (الدائرة المالية):

كانت الخزينة تعتمد على الإصدار النقدي في السابق، أما الهيكلة الجديدة سمحت بالإعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية وذلك بعد تبني قانون النقد والقرض والكف عن الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية¹.

3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

بموجب هذا القانون أبعثت الخزينة العامة عن تمويل الاقتصاد (منح القروض) ليبقى دورها مقتصرًا على تمويل الاستثمارات العامة المخططة من قبل الدولة، وبهذا إستعاد النظام المصرفي دوره في منح الائتمان للإقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل².

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية مشتتة في مستويات عديدة، وبمجيء قانون النقد والقرض ألغى هذا التعدد في تمثيل السلطة النقدية، وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية وبالذات في هيئة جديدة أطلق عليها اسم مجلس النقد والقرض وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية ومستقلة لضمان تنفيذ هذه السياسة وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف، رغم أنّ هذه الاستقلالية تبقى نسبية³.

¹ بلكبير معزوزة، مزبود فتيحة، "النظام البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض"، مذكرة ليسانس في التجارة الدولية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 46.

² لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص ص 252-253.

³ بوروشة كريم، "أثر السياسة النقدية على آليات معالجة إختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014-2015، ص 81.

ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض.

أهم الأهداف التي سعى لتحقيقها قانون 90-10 ما يلي¹:

- 1- رد الاعتبار لبنك الجزائر بإعتباره بنك البنوك وبنك الدولة.
 - 2- فصل السلطة النقدية عن السلطة التنفيذية، وهذا بإنشاء مجلس النقد والقرض.
 - 3- فتح المجال البنكي للقطاع الخاص والأجنبي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.
 - 4- خلق نظام بنكي فعال قادر على إستقطاب وتوجيه الموارد.
 - 5- إنشاء اللجنة المصرفية المسؤولة عن حراسة ومراقبة مؤسسات القرض.
 - 6- وضع حد نهائي لكل تدخل إداري في القطاع المالي.
 - 7- السعي إلى تخفيض خدمات الديون وإدخال منتجات مالية جديدة.
 - 8- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العمومي.
 - 9- تنويع مصادر تمويل المتعاملين الإقتصاديين والمؤسسات من خلال إنشاء سوق مالي.
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فإنه من الضروري القيام بإعادة تنظيم الجهاز المصرفي، ومن المفروض القيام بتحليلات قانونية-سياسية وإقتصادية، ولهذا الغرض -وحسب هذا القانون- فقد تمّ تحديد دور هيكل بنك الجزائر، بالإضافة إلى تحديد هيكل رقابة البنوك والمؤسسات المالية.

¹M.Lacheb ; "Droit Bancaire " ; Imprimerie moderne des arts graphique ; Alger ; 2001 ; P P 34-35.

المطلب الثالث: توجّهات السياسة النقدية منذ 1990.

مرّت السياسة النقدية بعدة مراحل هي¹:

أولاً: اتجاه السياسة النقدية خلال المرحلة 1990-1993:

اضطرتّ الجزائر إلى توقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الأولى في 31 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991، الهدف منهما الحصول على قروض ومساعدات مالية ضمن شروط معينة، ونظرا لشح السيولة في هذه الفترة طبقت السلطات النقدية سياسة تشدد مالي تتميز ب:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة.
- تحرير الأسعار.
- تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

إلاّ أنّه تمّ التراجع عن هذه السياسة بإتباع سياسة نقدية توسعية، فتم إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة.

ثانيا: اتجاه السياسة النقدية من 1994 إلى 2000.

كان لنهج إصدار النقد الذي انتهجته الجزائر في الفترة السابقة آثار سلبية بحيث بلغ التضخم أعلى مستوياته، فتمّ تغيير اتجاه السياسة النقدية في هذه الفترة حيث تمّ إتباع سياسة نقدية إنكماشية، فلجأت السلطات الجزائرية مرّة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي -بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين- لإبرام اتفاقية في إطار برنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين:

¹ بن لدغم فتحي، مرجع سابق، ص ص 121-126.

➤ المرحلة الأولى: مرحلة التثبيت الهيكلي.

تمتد هذه المرحلة من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995 وتهدف من خلالها إلى :

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) وذلك بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17% في أبريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دينار).
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام.
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الإيداع.
- تحقيق الإستقرار المالي بتخفيض معدل التضخم أقل من 10%.
- دعم القيمة الخارجية للعملة.

➤ المرحلة الثانية: مرحلة التعديل الهيكلي.

تمتد هذه المرحلة من 1995 إلى 1998 وتسعى من خلالها السلطات إلى إعادة الإستقرار النقدي ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الإستقرار المالي.
- العمل على إستقرار أسعار الصرف وإنشاء سوق ما بين البنوك.
- تخفيض العجز في الميزان الجاري الخارجي.
- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية.

ثالثا: اتجاه السياسة النقدية خلال المرحلة 2001-2014.

تميّزت هذه المرحلة بتوفر سيولة فائضة لدى البنوك التجارية نتيجة تحسن أسعار البترول، مما سمح بإحداث برنامج دعم الانتعاش الإقتصادي في المرحلة الأولى الذي امتد من أبريل 2001 إلى أبريل 2004 وبرنامج دعم النمو الإقتصادي في المرحلة الثانية للفترة 2005 إلى 2009.

المرحلة الأولى: برنامج دعم الانتعاش الإقتصادي.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إستقرار الإقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل بزيادة حجم الإستثمارات والتحكم في معدلات التضخم وتحقيق التوازن الجهوي، وهو ما سمح بإعادة بعث مسار النمو الإقتصادي الذي بلغ سنة 2003 نسبة 7%، وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدّة قطاعات أخرى.

المرحلة الثانية: برنامج دعم النمو الإقتصادي.

تهدف السلطات النقدية في هذه المرحلة إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، كما سجلت هذه المرحلة عودة الحيوية للنشاطات الإقتصادية المختلفة وإنعكست بالإيجاب على الحالة الإجتماعية حيث سجّل تراجع في البطالة وارتفعت نسبة النمو خارج المحروقات، وعرفت كل المؤشرات النقدية الكلية تحسنا كبيرا، فانخفضت معدلات التضخم وارتفعت نسبة النمو، وبصفة عامة عاد الإستقرار المالي الكلي.

المطلب الرابع: أدوات وأهداف السياسة النقدية حسب قانون 10/90.

يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات المختلفة سوف يتم التركيز على الأدوات غير المباشرة والمتمثلة في عمليات إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإلزامي ثم استعراض أهداف السياسة النقدية.

أولاً: أدوات السياسة النقدية حسب قانون 10/90:

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني على مجموعة من الأدوات، وفيما يلي استعراض لأهم هذه الأدوات:

1- إعادة الخصم:

تعتبر هذه الأدوات من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي وقد نص قانون النقد والقرض في المواد المتعلقة بإعادة الخصم بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم، كما تم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- أ- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات.
- ب- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على أن لا تتعدى ثلاث سنوات يجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو إنجاز سكن.
- ج- سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر¹.

2- عمليات السوق المفتوحة:

نص قانون النقد والقرض 10-90 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة²، لكن بعد صدور الأمر 03-11 المتعلق

¹قانون النقد والقرض 10/90، المواد (69-70-71-72).

²المادة 77 من قانون النقد والقرض 10-90.

بالنقد والقرض أزال شرط سقف الـ 20% وجعلته مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية¹.

طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز ستة أشهر.

من خلال ملاحظة نوع السندات التي تحوزها المصارف العمومية يتبين أن غالبيتها تشكل سندات لديون غير مضمونة على المؤسسات العامة، لذلك وبعد ظهور فائض سيولة في السوق النقدية بداية من 2002 لم يستطع البنك المركزي تحريك هذه الأداة لأنه لا يمتلك أوراق مالية عامة كما أنه لا توجد أوراق مالية للقطاع الخاص، كما أن القانون لم يسمح للبنك المركزي بالتدخل في سوق أذونات الخزينة العامة، بالإضافة إلى ضعف تطور سوق السندات الحكومية، ومع ذلك يبقى دور هذه الأداة قويا وذو أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ المصارف بالنسبة لأصولها².

3- الاحتياطي الإلزامي:

حدد قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% وفي سنة 1994 أصدرت التعليمات رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي ويتم تحديد معدل الإلزامي في هذه التعليمات بـ 2,5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات، ليتم رفعها في سنة 2001 مرتين إلى 4% ثم 25,4%، ونظرا لفائض السيولة المتحقق لدى المصارف بداية من 2002 قرر البنك المركزي رفع هذه النسبة إلى 6,25%، وارتفعت بذلك الودائع المودعة تحت عنوان الاحتياطي الإلزامي إلى 122,6 مليار دينار في نهاية 2002 بعدما كانت عند مستوى 43 مليار دينار نهاية عام 2001، وفي سنة 2004 تم رفعه من جديد إلى 6,5% مما يبين أن البنك المركزي يريد الاستفادة من مزايا هذه الأداة وتفعيلها بشكل ذو أهمية للتحكم في سيولة المصارف³.

¹الأمر 03-11، المادة 41.

²Mohamed cherifilmane, réflexions sur la politique.

³لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص ص 277-278.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية في الجزائر:

تتمثل أهداف السياسة النقدية في الجزائر حسب ما جاء في قانون النقد والقرض في أربعة أهداف رئيسية تمثل في مجملها المربع السحري، فقد نصت المادة 8 من القانون 35 على ما يلي: ((تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصراف في توفير الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد))¹.

يمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:

1- استقرار المستوى العام للأسعار:

تتعدد أسباب التضخم في الجزائر كباقي الدول النامية ولا تعود فقط إلى السبب النقدي وإنما تتعداها إلى أسباب مؤسسية وهيكلية، لذلك تتدخل السياسة النقدية لمعالجة أسباب التضخم النقدية بصفة مباشرة، بينما تتدخل بصفة غير مباشرة لمعالجة الأسباب المؤسسية وهيكلية من خلال التأثير على حجم القروض في الإقتصاد.

2- معدل النمو:

يعتبر تحقيق معدلات نمو مرتفعة أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ويتحقق النمو من الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر مما يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسيعية².

3- هدف التشغيل:

يرتبط هدف التشغيل بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن تحقيق هذا الهدف ينعكس إيجابا عن هدف التشغيل الذي يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة التي تعكس الاختلال الحاصل في جانب العرض والطلب في القوى العاملة لارتباطها بعوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية¹.

¹ المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10.

² لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 281.

4- هدف التوازن الخارجي:

يعتبر تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانوني رقم (90-10) و (03-11)، وبعد بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف وقد عرف ميزان المدفوعات وسعر الصرف تطورات هامة، فميزان المدفوعات نجده يتعلق بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، أما استقرار سعر الصرف فهو يبقى على عاتق بنك الجزائر تحقيقه من خلال استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، كما أن ذلك يتحدد في سوق الصرف المشتركة بين البنوك بتدخل بنك الجزائر يوميا حسب شروط سوق الصرف وحسب الأعراف والقواعد الدولية².

المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في التأثير على المؤشرات النقدية في الجزائر.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مناقشة فعالية السياسة النقدية و دورها في التأثير على المؤشرات النقدية إنطلاقا من متغيرات الدراسة المختارة المتمثلة في الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام مع تحليل مختلف التطورات التي عرفتها الجزائر في ذلك من خلال الفترتين:

- الفترة الأولى (1970-1989): التي لم تكن لدينا سياسة نقدية واضحة و ذلك للتداخل بين الخزينة العامة و البنك المركزي هذا من جهة و ضعف الوساطة المالية من جهة أخرى.

¹Banque d'Algérie ; évolution économique et monétaire en Algérie ; Rapport 2008 ; P28 , disponible sur : (www.bank-of-Algeria.dz).

²Ilmanemohamedcherif ; de l'indépendance de la banque centrale: avec étude du cas de la banque d'algérieAparu dans le revue Algérienne des sciences juridiques économiques politiques février 2006 P40

- الفترة الثانية (1990-2012): تميزت بتطور الجهاز المصرفي و المالي و الإصلاحات العميقة الإقتصاد الجزائري من خلال صدور قانون النقد و القرض الذي أعاد الإعتبار للجهاز المصرفي بصفة مشرفا على السياسة النقدية.

المطلب الأول: تطورات المؤشرات النقدية قبل صدور قانون النقد و القرض 90-10.

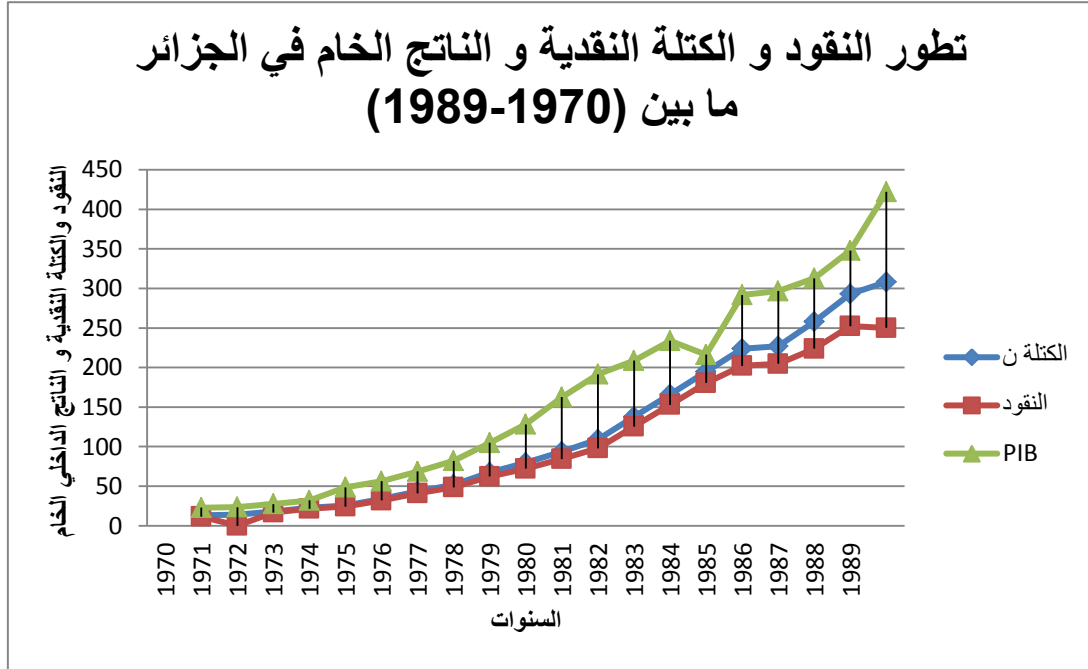
أولا: تطور النقود و الكتلة النقدية.

*جدول رقم (01): تطور النقود و الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام في الجزائر ما بين (1970-1989) (الوحدة مليار دينار).

السنوات	البيان	الكتلة ن.	النقود	أشبهه النقود	الودائع تحت الطلب و الخزينة	PIB
1970		13,076	11,625	1,451	1,106	22,9
1971		13,925	12,951	0,974	1,150	23,5
1972		18,139	16,746	1,393	1,266	27,4
1973		22,930	21,493	1,437	1,436	32,1
1974		25,772	24,248	1,524	3,226	48,6
1975		33,749	31,976	1,773	4,122	56,3
1976		43,605	41,076	2,529	3,275	68,6
1977		51,950	48,548	3,402	4,126	82
1978		67,458	62,210	5,249	6,001	104,8
1979		79,688	72,207	7,481	7,322	128,2
1980		93,538	84,433	9,105	8,591	162,5
1981		109,154	97,922	11,232	9,788	191,5
1982		137,889	125,299	12,590	14,150	208,7
1983		165,926	152,757	13,170	15,861	233,8
1984		194,718	180,433	14,284	17,691	216,2
1985		223,860	202,229	21,630	20,965	291,6
1986		227,017	204,818	22,199	19,522	296,6
1987		257,896	223,905	33,990	23,240	312,7

347,7	26,925	40,758	252,205	292,963	1988
422	28,249	58,134	250,012	308,146	1989

المصدر: من إعداد الطالبتين و إعتمادا على إحصائيات البنك المركزي.



الشكل رقم (08): تطور النقود و الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام (1970-1989).

- يلاحظ من خلال الجدول أنه بعد إسترجاع الجزائر للسلطة النقدية و تكوين النظام المصرفي توسع الكتلة النقدية من 13 مليار دج سنة 1970 إلى 308 مليار دج سنة 1989، وذلك بالحد من التدفق النقدي لتحقيق مستوى معين من النشاط الإقتصادي.
- فخلال الفترة 1982-1989 تراجع حجمها إلى 2,2 مليار دج و هذا راجع لإعادة بناء الإقتصاد الوطني بالإضافة إلى تدهور أسعار المحروقات سنة 1986 و بالتالي إنخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة، في حين عرفت الفترة (1962-1982) تضاعفها بـ 33 مليار دج، حيث قدرت سنة 1962 بـ 4,1 مليار دج نتيجة تحفيز الإستثمار عن طريق التوسع النقدي.
- و بالمقارنة بين نمو الناتج المحلي و نمو الكتلة النقدية، نلاحظ أن الزيادة في الكتلة النقدية تفوق الزيادة في الناتج طيلة الفترة (1974-1985) عموما حسب ما يظهر في الشكل البياني، فعندما تضاعف الناتج المحلي بـ 22 مرة لنفس الفترة، تضاعفت الكتلة النقدية بنسبة 47 مرة و بالتالي

تمثل خطرا حقيقيا على التوازن الإقتصادي الكلي، نتيجة أن التدفقات النقدية أكبر من التدفقات الحقيقية من السلع و الخدمات، الشيء الذي نجم عن تضخم حقيقي فعلي أثر بطريقة مباشرة على القيمة الشرائية للعملة و بالتالي على القوى الشرائية للفرد و المجتمع رغم سياسة الدعم التي كانت تتحملها الخزينة العامة.

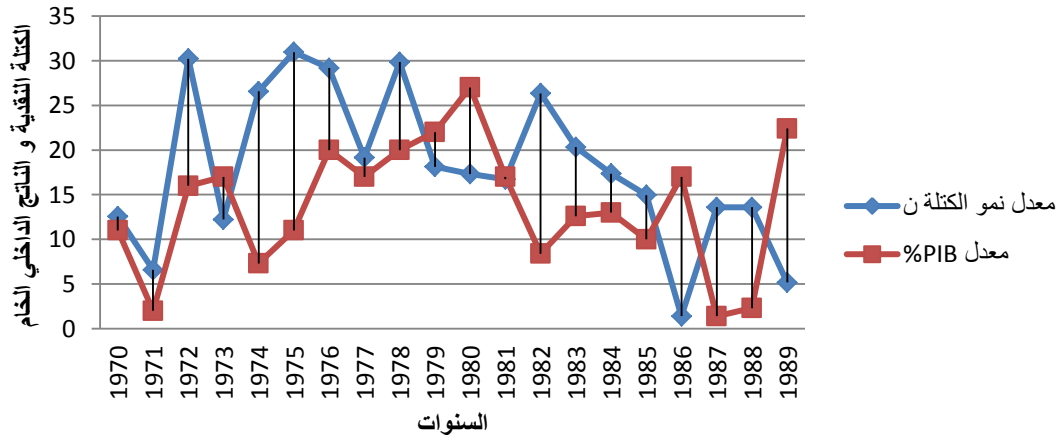
ثانيا: تطور معدل الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام:

*جدول رقم (02): تطور معدل الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام (1970-1989).

السنة	معدل نمو الكتلة ن.	معدل PIB%
1970	12,56	11
1971	6,59	02
1972	30,22	16
1973	12,23	17
1974	26,57	7,3
1975	30,96	11
1976	29,18	20
1977	19,15	17
1978	29,85	20
1979	18,12	22
1980	17,32	27
1981	16,73	18
1982	26,33	8,4
1983	20,33	12,6
1984	17,35	13
1985	14,96	10
1986	1,4	1,7
1987	13,6	1,4
1988	13,6	2,3
1989	5,18	22,4

المصدر: من إعداد الطالبتين و إعتمادا على إحصائيات البنك المركزي.

منحنى تطور معدل الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام (1970-1989)



الشكل رقم (09): تطور معدل الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام.

- نلاحظ من خلال الأرقام و الأشكال البيانية الممثلة لها، أن الناتج المحلي عرف إتجاها عاما نحو الإرتفاع طيلة هذه الفترة بإنتقاله من 13,1 مليار دج سنة 1963 إلى حوالي 422 مليار دج سنة 1989، أي تضاعف بحوالي 32 مرة، و لكن بالرغم من هذا الإرتفاع إلا أن معدلات نمو هذا الناتج بقيت متواضعة جدا و متذبذبة بين الإرتفاع و الإخفاض.
- فالملاحظ أن معدلات نمو الناتج بدأت بالإرتفاع نوعا ما خلال السبعينات بعد أن كانت ضعيفة جدا في حقبة الستينات، لتشهد أعلى مستواها سنة 1974 و ذلك مع بداية المخطط الرباعي الثاني، بالإضافة إلى إنتعاش أسعار البترول و لكن خلال الثمانينات بدأت مستويات النمو تتراجع بشكل ملحوظ لتسجل أدنى مستوياتها سنة 1984 و يرجع السبب في ذلك إلى إرتفاع المديونية الخارجية، ليعاود معدل نمو الناتج الإرتفاع مع بداية المخطط الخماسي الثاني، و لكن سرعان ما أدى إختيار أسعار البترول إلى تراجع مستويات النمو من جديد.

المطلب الثاني: تطورات المؤشرات النقدية بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10.

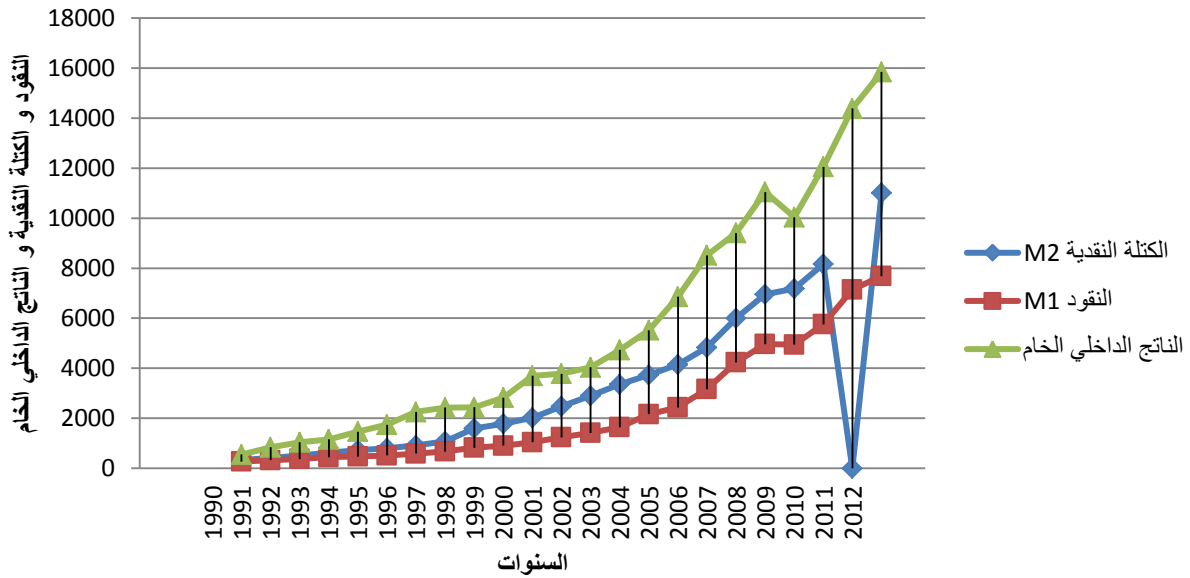
أولاً: تطور النقود و الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام:

*جدول رقم (03): تطور النقود و الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام في الجزائر ما بين 1990-2012 (الوحدة مليار دينار).

معدل التضخم %	الناتج الداخلي الخام	الودائع تحت الطلب في CCP والخزينة	أشباه النقود	النقود M1	الكتلة النقدية M2	البيان السنوات
16,65	555,6	29,595	73,0	270,0	343,005	1990
25,88	842,9	34,682	90,3	324,9	417,270	1991
31,66	1047,2	44,027	146,2	369,7	515,902	1992
20,54	1160,7	44,661	180,5	446,9	627,427	1993
23,04	1468,7	56,395	247,7	475,8	723,514	1994
29,77	1743,6	58,564	280,4	519,1	799,562	1995
18,67	2256,7	64,188	325,9	589,1	915,058	1996
5,73	2432,4	78,868	410,0	671,5	1081,518	1997
4,95	2444,3	88,382	766,1	826,3	1592,461	1998
2,64	2825,2	96,812	884,2	905,1	1789,350	1999
0,33	3698,6	96,2	974,4	1048,2	2022,5	2000
4,22	3784,8	106,4	1235,0	1238,5	2473,5	2001
1,41	4042,4	109,4	1485,2	1416,3	2901,5	2002
4,26	4731,01	130,1	1724,1	1643,5	3354,14	2003
3,96	5520,6	158,3	1577,5	2165,6	3738,0	2004
1,38	6861,3	276,0	1724,2	2437,5	4146,9	2005
2,31	8512,2	335,8	1649,8	3167,6	4827,6	2006
3,67	9408,3	378,7	1761,0	4233,6	5994,6	2007
4,86	11042,8	459,8	1991,0	4964,9	6956,0	2008
5,73	10034,3	572,9	2228,9	4944,2	7178,7	2009
3,91	12049,5	735,5	2524,3	5756,4	8162,8	2010
4,52	14384,8	1034,0	2787,5	7141,7	9751,8	2011
8,89	15843,0	1277,95	3132,15	7681,8	11013,3	2012

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر.

منحنى تطور نمو النقود و الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام (2012-1990)



الشكل رقم (10): تطور نمو النقود و الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام في الجزائر ما بين 1990-2012 .

من خلال الجدول رقم (03) و الشكل رقم (09) نلاحظ وجود إنكماش في الفترة 1991 بسبب الزيادة في الناتج الداخلي الخام الذي بلغ حجمه 555,6 مليار دج مقابل الزيادة الضعيفة في الكتلة النقدية المقدرة بـ 343 مليار دج و هذا بسبب الشروط المعروضة عليه من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي خلال الاتفاقيين 1989-1991.

و في سنة 1993 قدر حجم الكتلة النقدية بـ 627,427 مليار دج أين كانت توجهات السياسة النقدية خلال هذه الفترة نحو التوسع و هذا راجع للإصدار النقدي الموجه لتغطية العجز الموازي، حيث رفضت السلطات العمومية الجزائرية في هذه السنة المواصلة في عملية تخفيض الدينار المفروضة عليها من قبل المؤسسات النقدية الدولية.

و تراجع نسبيا معدل التضخم وصل إلى 20,54% بعدما كان 25,88% سنة 1991.

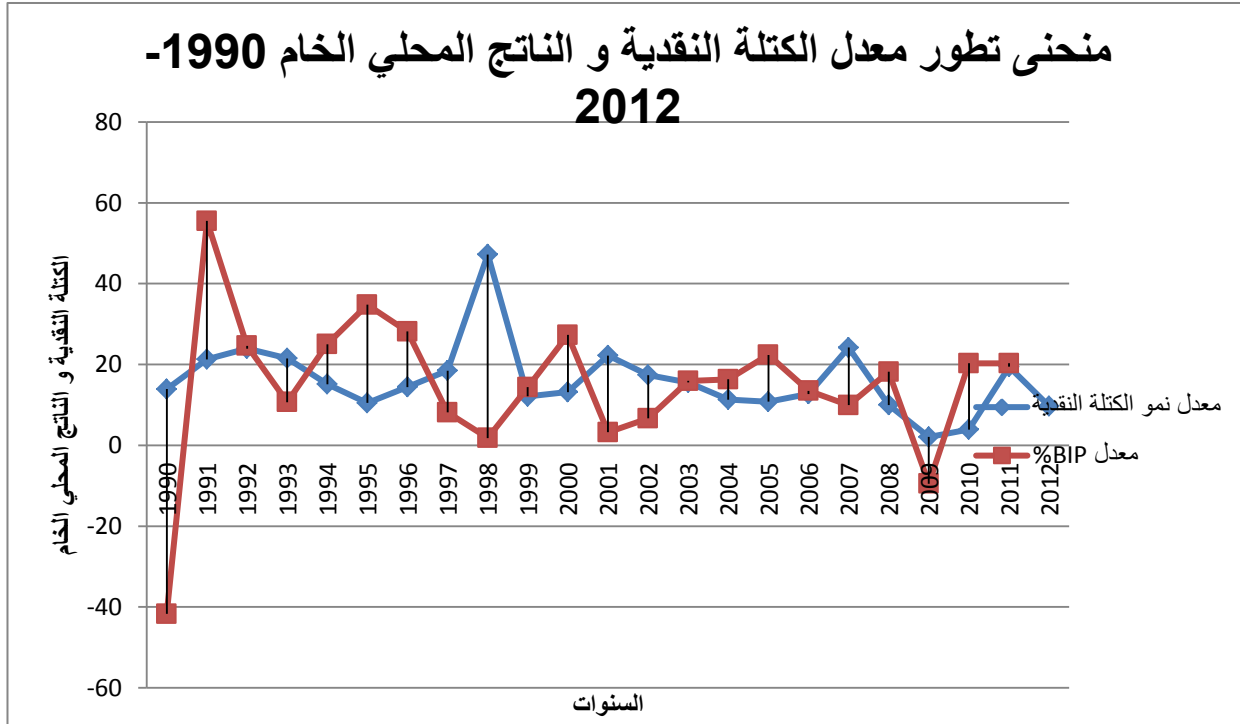
- خلال الفترة 1994-2000 فقد عرفت تغيير مسار السياسة النقدية وذلك راجع لتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي، إذ تم إتباع سياسة نقدية إنكماشية، حيث إنتقل حجم الكتلة النقدية من 723,51 مليار دج سنة 1994 إلى 2022,5 مليار دج سنة 2000 أي تضاعف حوالي 2,8 مرة، و قد أدت هذه السياسة إلى تراجع ملموس في معدل التضخم حيث سجل نسبة 29,04% سنة 1994، ثم تراجع إلى 618,67% سنة 1996 ثم إلى 5,73% سنة 1997 ليستقر عند مستويات دنيا سنتي 1999 و 2000 حيث بلغ 2,64% و 0,33% على التوالي و هذا ما يبين فعالية السياسة النقدية و نجاحها في ضبط العرض النقدي خلال هذه الفترة.
- فقد بلغت الكتلة النقدية حوالي 2473,5 مليار دج سنة 2001 لتصل إلى 9751,8 مليار دج سنة 2011 و ذلك راجع لإتخاذ السلطات الجزائرية لسياسة توسعية، حيث عرفت هذه الفترة نمو منتظم و مستقر للكتلة النقدية بإستثناء سنتي 2001 و 2007 و التي عرفتا نمو معتبر.
- و في أبريل 2001 كانت الإنطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي و الذي خصصت له 7 مليار دولار لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات.
- كما نلاحظ إرتفاع الكتلة النقدية ما بين 2005-2009 نظرا لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، إن هذه التغيرات التي رأيناها على مستوى الكتلة النقدية، إنما يرجع سببها إلى الأجزاء المكونة و المقابلة لها إرتفاعا و إنخفاضاً، و قد إنعكس النمو المستمر للكتلة النقدية على معدلات التضخم فقد عرفت إرتفاعا محسوسا وصل إلى 8,89% سنة 2012 و ذلك راجع إلى الزيادات المسجلة في الأجور و المخالفات المالية الناتجة عن ذلك.
- أما بالنسبة لسنة 2010، فإرتفعت الكتلة النقدية إلى 8162,8 مليار دج إلى 11013,3 مليار دج سنة 2012، بسبب الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010، و التي تعطي إرساء قانونيا لإستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية.

ثانيا: تطور معدل الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام.

*جدول رقم (04): تطور معدل الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام (1990-2011).

السنة	معدل نمو ك.ن.	معدل PIB %	سرعة دوران النقود PIB/M2	معامل السيولة النقدية PIB/M1	معامل الإستقرار النقدي
1990	13,94	41,7-	1,62	61,87	-
1991	21,3	55,51	2,03	48,15	0,23
1992	23,95	24,65	2,03	48,00	0,47
1993	21,53	10,7	1,85	52,73	0,96
1994	15,12	25,02	2,03	48,64	0,32
1995	10,48	34,79	2,18	39,87	0,14
1996	14,43	28,18	2,47	35,60	0,20
1997	18,49	8,17	2,25	38,90	0,79
1998	47,21	1,8	1,53	56,25	10,15
1999	12,11	14,4	1,58	55,25	0,48
2000	13,17	27,33	2,03	49,04	0,26
2001	22,22	3,23	1,72	58,10	3,37
2002	17,39	6,69	1,56	63,88	1,50
2003	15,55	15,96	1,57	63,68	0,62
2004	11,31	16,34	1,63	61,004	0,44
2005	10,82	22,37	1,80	55,54	0,30
2006	12,7	13,5	1,76	56,69	0,76
2007	24,2	9,95	1,56	64,02	1,25
2008	16,0	18,22	1,59	62,84	0,56
2009	2,1	9,49-	1,39	71,83	0,20-
2010	3,9	20,3	1,47	67,82	0,54
2011	19,46	20,3	1,48	67,34	0,67
2012	9,70	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين إيمادا على إحصائيات بنك الجزائر.



الشكل رقم (11): تطور معدل نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي الخام 1990-2012.

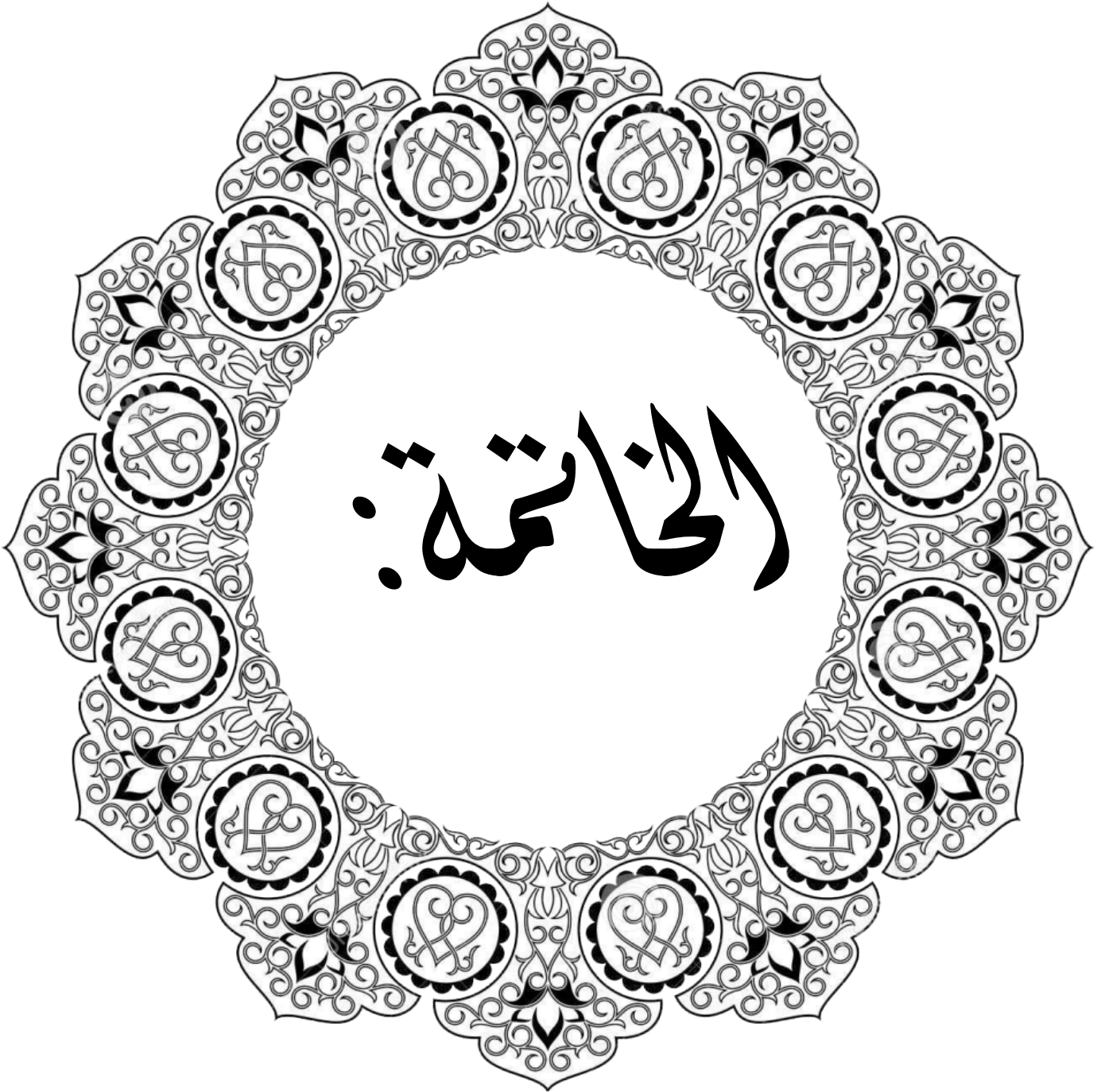
- من خلال الجدول رقم (04) و الشكل رقم (10) نلاحظ وجود فترات تجاوزت بين معدل النمو في الكتلة النقدية مقابل معدل النمو في الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ معدل النمو في الكتلة النقدية حوالي 13,94% سنة 1990 مقابل معدل النمو في الناتج الداخلي الخام 41,7%-، ثم سجل معدل نمو الكتلة النقدية إنخفاضاً بنسبة 21,53% سنة 1993 ليصل إلى 10,48% سنة 1995 إلا أنها عاودت الإرتفاع في الفترة (1996-1998) و يرجع سبب هذا الإرتفاع إلى عملية التبادل بين الأفراد و المؤسسات التي أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي و السبب هو عملية التطهير المالي و النقدي الذي قامت به السلطات عند إمتصاص السيولة الفائضة.
- كما نلاحظ إنخفاض الكتلة النقدية بعد إنتهاء الإتفاق مع صندوق النقد الدولي من 47,21% سنة 1998 إلى 13,17% سنة 2000 و يعود ذلك إلى إتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة تقشفية صارمة سببها محاولة إعادة الإستقرار النقدي.

- أما في سنة 2002 فقدّر معدل نمو الكتلة النقدية 17,39% مقابل 6,69% للناتج الداخلي الخام و هذا دلالة على إستمرار الإستقرار النقدي، حيث قامت السلطات بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية و إضطر بنك الجزائر إبتداء من أفريل 2002 إلى إستخدام أدوات جديدة لإمتصاص الفائض في السيولة الذي أصبح هيكليا.
- و إنعكست هذه الإصلاحات بصورة إيجابية، حيث إنخفضت معدلات نمو ك.ن إلى 15,55% سنة 2003 إلى أن حققت أكبر إنخفاض لها سنة 2009 بلغ 2,1% و إرتفع معامل السيولة و أصبح يقدر بـ 71,83% و هذا الإرتفاع راجع إلى الزيادة المسمرة للأرصدة النقدية الخارجية حيث قدرت بـ 10886 مليار دج سنة 2009 (أنظر الملحق)، و إبتداء من سنة 2010 عاد الإستقرار مؤقتا ليعود الإختلال من جديد خلال السنوات الأخيرة بسبب صعوبة التحكم في الإصدار النقدي خصوصا مع إنطلاق المخطط الخماسي (2010-2014).

خلاصة الفصل الثالث:

- عمدت الجزائر مباشرة بعد حصولها على إستقلالها على إنشاء البنك المركزي الجزائري كمرحلة تمهيدية في تكوين النظام المصرفي الجزائري، ثم تلتها مرحلة التأميمات و نظرا للنقائص الملحوظة على عمل الجهاز المصرفي آنذاك فقد ظهرت دوافع الإصلاح المالي، فعندما تم تكوين النظام المصرفي الجزائري في ظل التسيير الإداري و المخطط تسوده تبعية واضحة للخزينة من الإستقلال إلى غاية الثمانينات، و نظرا للتوجيهات الإقتصادية الجديدة للإنتقال نحو إقتصاد السوق بدأت مرحلة جديدة هي مرحلة الإصلاحات المصرفية إنطلاقا من إصلاح سنة 1986، ثم سنة 1988، ثم الإصلاح الكبير الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض الذي غيّر كثيرا من عمل و توجيه الجهاز المصرفي للتكيف مع الإصلاحات الإقتصادية الجديدة نظرا للتغيرات التي إحتوى عليها تواصلت التعديلات فيما يخص السياسة النقدية و الجهاز المصرفي ككل.
- أما من حيث مسار السياسة النقدية في الجزائر، قبل سنة 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية مطبقة في الجزائر، غير أنه بعد 1990 وضحت معالم السياسة النقدية بشكل أفضل، فأصبحت لها أهدافها و أدواتها لا تختلف عن تلك المطبقة في الدول الأخرى، و قد نجحت في تحقيق أهدافها بالتنسيق مع مؤسسات النقد الدولية.
- و مع بداية الألفية لمسنا تحسن في المؤشرات النقدية من خلال دراستنا التحليلية خاصة بعد صدور قانون 90-10 و هذا ما يؤكد على الدور الفعال الذي لعبه من خلال إعطائه صيغة جديدة و دور فعال في تنظيم الكتلة النقدية بالجزائر، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه أي أنها لم تصل إلى مستوى الإستقرار النقدي و الذي قد يكون له أثر إيجابي على القطاع الحقيقي.

الخاتمة:



الخاتمة العامة :

من خلال دراستنا للسياسة النقدية حاولنا إبراز أهم الجوانب المحيطة بها، ففعالية السياسة النقدية في أي بلد إنما يرتبط ارتباطا وثيقا بالبنية الاقتصادية لهيكله الاقتصادي عامة وخصائص نظامه النقدي و المالي على وجه الخصوص ولذلك من الطبيعي أن تكتسي السياسة النقدية في البلدان النامية عامة وفي الجزائر خاصة معالم خاصة ترتبط بالخصائص الاقتصادية والنقدية و المالية للاقتصاد الوطني، كذلك نلاحظ أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية في أسعار الصرف المرنة دون الثابتة لهذا نلاحظ أنه لا يمكن الإعتماد عليها وحدها خصوصا في إقتصادنا المعاصر بل يجب أن تكون متكاملة و متناسقة مع السياسة المالية.

إن تطور السياسة النقدية في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحول الذي عرفه الإقتصاد الجزائري بالانتقال من نظام مخطط مركزي وموجه إلى نظام يعتمد في ميكانيزماته على مقومات الإقتصاد الحر، فمن خلال هذه المرحلة أصبحت السياسة النقدية في الجزائر تلعب دورها تدريجيا في التحكم في الضغوط التضخمية وتحقيق الإستقرار النقدي خصوصا بعد تحرير معدلات الفائدة وضبط إصدار النقود.

إن أداء السياسة النقدية قبل صدور قانون النقد و القرض قد تميز بسيطرة الخزينة العمومية على السلطة النقدية، وهو الأمر الذي سجلت على إثره عدة إختلالات نقدية أثرت على الجانب الحقيقي للإقتصاد، غير أن السياسة النقدية قد أعيد توجيهها بصدور قانون النقد و القرض في سنة 1990 الذي إعتبر بمثابة نقطة تحول في تسيير و تنظيم القطاع المالي، والذي إستعاد بموجبه البنك المركزي استقلالته ودوره كأعلى سلطة نقدية في البلاد واستعادت البنوك وظيفتها كوسيط مالي، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك يبقى مسار السياسة النقدية في الجزائر وأدائها الفعال في تحقيق الإستقرار الإقتصادي مرهون بعدة عوائق وتحديات.

من خلال الدراسة التحليلية لأهم المؤشرات النقدية الخاصة بالسياسة النقدية بالجزائر قبل صدور قانون النقد و القرض لم تكن لدينا سياسة نقدية واضحة وذلك للتداخل بين الخزينة العامة و البنك المركزي هذا من جهة وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى، أما بعد صدور هذا القانون تميزت هذه الفترة بتطور الجهاز المصرفي و المالي بصفته مشرفا على السياسة النقدية و الإصلاحات العميقة للإقتصاد الجزائري.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

1. السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي بغرض التأثير على الائتمان من أجل الوصول إلى مجموعة من الأهداف وذلك عن طريق إستخدام مجموعة من الأدوات.
2. الهدف من إستقلالية البنك المركزي ليس خلق قلعة يصعب بلوغها، وإنما الغاية من ذلك هو إعطاء المصدقية للقرارات التي يتخذها على مستوى السياسة النقدية.
3. أشارت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تعتبر أكثر فعالية في ظل أسعار الصرف المرنة دون الثابتة.
4. تباين توجهات السياسة النقدية المتبعة في الجزائر، وذلك حسب الظروف الإقتصادية السائدة، حيث عرفت الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1994 إتباع سياسة توسعية بسبب الإفراط في الإصدار النقدي بغية مواجهة العجز المسجل في الميزانية قبل أن يعاد مراجعتها خلال الفترة اللاحقة حيث اتجهت السلطات النقدية بعد تفاقم معدلات التضخم وتحت ضغط المؤسسات النقدية الدولية والتي لجأت إليها الجزائر بغية إصلاح أوضاعها الإقتصادية إلى إتباع سياسة نقدية إنكماشية إمتدت إلى غاية سنة 2000، وإبتداء من سنة 2001 وبعد تحسن الأوضاع النقدية الخارجية نتيجة لإرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، عادت الجزائر مرة أخرى إلى إتباع سياسة نقدية توسعية بالموازاة مع اتخاذ سياسة مالية توسعية كذلك من خلال تسطير عدة برامج تنموية ضخمة.
5. يركز أثر السياسة النقدية على تنظيم الكتلة النقدية لدى البنوك التجارية ولهذا فإن البنك المركزي ينصب عمله على مراقبتها و ضبط أدواتها.
6. إن السياسة النقدية لا يمكن الإعتماد عليها لوحدها في إقتصادنا المعاصر، فهي تعمل على تنظيم كمية النقود في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، ولكن هذه الأهداف لم ولن يمكن للسياسة النقدية تحقيقها لوحدها إلا إذا تكاثفت الجهود للتنسيق بينها و بين السياسة المالية.
7. أثبتت الدراسة أن السياسة النقدية لها علاقة مع السياسة الإقتصادية الكلية ومعالجة الإختلالات التي تصيب الإقتصاد، كما كانت السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة، ولكن بعد تهيئة المناخ القانوني و التنظيمي والتحول من التسيير الإداري المركزي إلى إقتصاد السوق و صدور قانون النقد و القرض، إستطاعت السياسة النقدية في الجزائر أن تحتل مكانة هامة في تصحيح الإختلالات الخارجية و الداخلية رغم ضيق السوق النقدية و المالية في الجزائر.
- 8- لقد حاولنا من عملنا المتواضع هذا أن نجمل ثمار جهوداتنا في بعض التوصيات لتكون سندا و عوناً لكم:

- 1) سياسة الإحتياطي القانوني بالمقارنة مع الواقع الإقتصادي الجزائري تعد أنجح وسيلة يمكن للبنك إستعمالها، كما أنها سياسة ناجحة جدا في معالجة حالات التضخم.
- 2) تعزيز إستقلالية السلطة النقدية و العمل على تنشيط السوق النقدية من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية.
- 3) العمل على تفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، إذ تعتبر من العناصر الأساسية التي يتطلبها الإصلاح المالي و النقدي.
- 4) توجيه السياسة النقدية إلى قطاعات إنتاجية بعيدة عن الربح البترولي لتنويع الصادرات و تحقيق كفاءة القطاعات الأخرى.
- 5) خلق تنسيق بين مختلف السياسات الإقتصادية، لاسيما التنسيق بين السياستين المالية و النقدية مما يعطي فعالية أكبر في معالجة الإختلالات الإقتصادية الكلية.



قائمة المصادر

و المراجع

المراجع بالعربية:

• الكتب:

- 1- أبو علي محمد سلطان، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 1991.
- 2- أحمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.
- 3- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، ط1، 2010.
- 4- أيد جمان مايكل، الاقتصاد الكلي، ترجمة و تعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، 1988.
- 5- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1984.
- 6- برعي محمد خليل، سوفي عبد الهادي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشروق، جامعة القاهرة، 1984.
- 7- بسام الحجار: نظام النقد العلمي و أسعار الصرف بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009م-1430هـ.
- 8- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006.
- 9- حشاد نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994.
- 10- دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة، بيروت، 1987.
- 11- رحيم حسين، الاقتصاد المصري، دار بهاء الدين، الجزائر، ط1، 2008.
- 12- زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008.
- 13- زكريا الدوري، سيرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، الطبعة العربية، 2006.
- 14- زياد رمضان محفوظ، أحمد جودة، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 15- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

- 16- سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- 17- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام، القاهرة، ط2، 1994.
- 18- سلمان بودياب، إقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط1، 1996.
- 19- سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988.
- 20- سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989.
- 21- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 22- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 23- عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، عمان، ط1، 2010م/1431هـ.
- 24- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، "دراسة تحليلية و تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 25- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، القاهرة، 2003.
- 26- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2013.
- 27- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار و مكتبة الحامد، عمان، 2004.
- 28- عصام البدراوي، النقود والبنوك، مطابع دار الأصدقاء، جامعة المنصورة، 2001.
- 29- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999.
- 30- فؤاد هاشم عوض، "اقتصاديات النقود و التوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
- 31- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003.
- 32- كمال الغالي، مبادئ الاقتصاد المالي، مطبعة جامعة دمشق، ط3، 1968.

- 33- لحو موسى بونخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، 1431هـ، 2010م.
- 34- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط4، 2005.
- 35- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ط9، 1981.
- 36- محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع- عمان، ط1، 2010.
- 37- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين، الجزائر، ط1، 2003.
- 38- محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الهنا للطباعة، القاهرة، 1979.
- 39- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1996.
- 40- نبيل سدره محارب، النقود والمؤسسات المصرفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1968.
- 41- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- 42- وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 2000.
- 43- يسرى مهدي السامرائي و زكرياء مطلق الدوري، الصيرفة المركزية و السياسة النقدية أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس 1999.
- 44- يوسف كمال محمد، السياسة النقدية والمصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996.
- 45- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

• المذكرات:

- 1- إبرير محمد، "السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل إستقلالية السلطة النقدية"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2008.
- 2- بقيق ليلي أسمهان، آلية التأثير السياسية النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية - دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015،
- 3- دبات أمينة، السياسة النقدية و إستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2014-2015.
- 4- سليم موساوي، "فعالية السياسة النقدية في الإقتصاديات الإنتقالية حالة الجزائر"، لنيل شهادة ماجستير، سنة 2006/2007 .
- 5- علي حمزة، فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود و مالي.
- 6- محمد عزت، محمد إبراهيم غزلان، دور السياسات النقدية في التنمية والاستقرار الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1993.
- 7- بلكبير معزوزة، مزبود فتيحة، "النظام البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض"، مذكرة ليسانس في التجارة الدولية، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 8- بوروشة كريم، "أثر السياسة النقدية على آليات معالجة إختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014-2015.
- 9- دبات أمينة السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2014-2015.

• المجالات و الملتقيات:

- 10- الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي (11-12) مارس 2008 - جامعة ورقلة ، مداخلة حول قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، الأستاذ بن عزوز علي.
- 11- حازم البيلاوي، الطلب على النقود، مصر المعاصرة، العدد 343، 1971.

- 12- ستانلي فيشر، المحافظة على استقرار الأسعار، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 33، العدد4، ديسمبر 1996.
- 13- مارثا قاستيللو برانكو و مارك سوينيون، استقلالية البنك المركزي هل يمكن أن يساهم في تحسين الأداء في مجال التحكم في التضخم، مجلة التمويل و التنمية، مارس 1992.
- 14- محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي و الكلي، نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن، منشورات برتي، الجزائر.
- 15- منصور ي زين، إستقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية - واقع و تحديات.

• المواد:

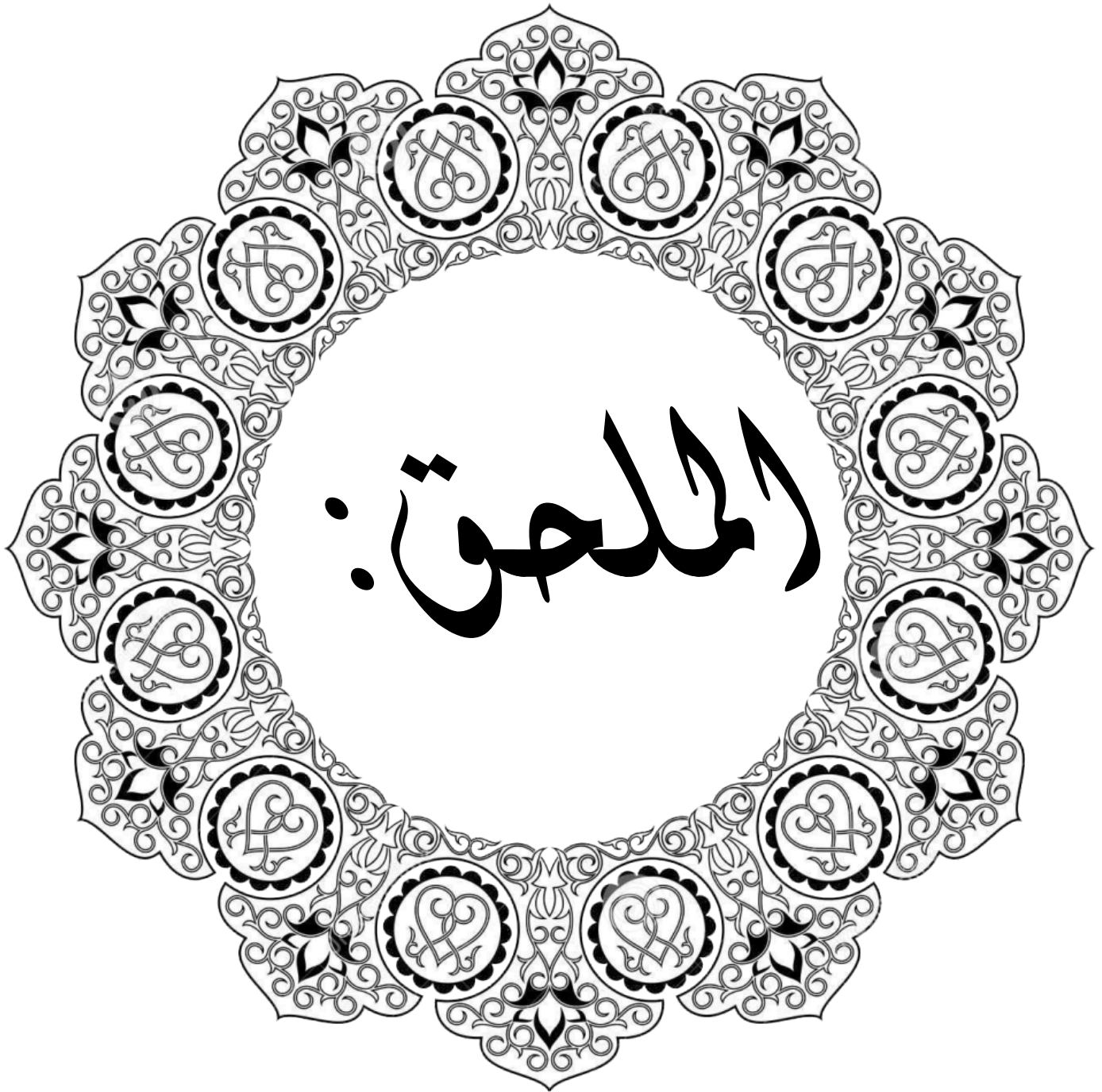
- 1- المادة 55 من قانون النقد والقرض 10-90.
- 2- المادة 77 من قانون النقد والقرض 10-90.
- 3- قانون النقد والقرض 10/90، المواد (69-70-71-72).

- 1-Strauss-Kalm (Marc Oliver), La banque Centrale et les initiations de l'économie monétaire et bancaire, cahiers économiques et monétaires, édition banque de France université (27-28-29)/11/1991..
- 2-Allisina للاقتصاديين عام 1993 وكذلك دراسة عام 1989، و (Allisina et Summers)
- 3-C.l.jahin, « contemporary monetary economics theory and policy », usa graseway publishing, 1981.
- 4-Denise flouzat, le concept de banque central, bulletin de la banque de France n°70, in www.banque-france.fr/fr/bulletin/main.html. (29/01/2011).
- 5-Dominique plihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découverte, Paris, 2000.
- 6-Einzing, monetary policy: means and ends, Penguin Books Harmondsworth Middlesex, 1964.
- 7-Freidman Milton, the optimum quantity of money and of the ressay, london, macmillan, 1973.
- 8-Ilmane mohamed cherif ; de l'indépendance de la banque centrale: avec étude du cas de la banque d'algérie Aparu dans le revue Algérienne des sciences juridiques économiques politiques février 2006 .
- 9-Jean Pierre Pattat contenu et critères de l'indépendance des banques centrales, dossier : l'indépendance de la banque centrale, revue d'économie financière,N°22.
- 10-Jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politiques monétaires.
- 11-Jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politique monétaires, 5ème éditions, economica, paris, 1993.
- 12-M.Lacheb ; "Droit Bancaire " ; Imprimerie moderne des arts graphique ; Alger ; 2001 .
- 13-Marc montoussé , « économie monétaire et financière », édition Bréal, paris, 2000, p217.
- 14-Michelle de mourgues, la monnaie, système financière et théorie monétaire, op.cit.
- 15-Mohamed cherif ilmane, réflexions sur la politique.

- 16–Noman.c.miller, marco economics, Houfton, mifflin, usa, 1983..
- 17–Norma.c.Miller, macro economics, Houghton Co.USA,1 st ed , 1983.
- 18–Philip jaffré, monnaie et politique monétaire, 4ème édition, economica, 1996.
- 19–Shaw W.A, Zheory and principles of central bankin gpitman, 1930.
- 20–Thomas Jean-Paul, les politiques économiques aux Xxème siècle, economica, paris 1994.

مواقع الأنترنت:

Banque d'Algérie disponible sur : (www.bank-of-Algeria.dz)



الملحق: تطور مقابلات الكتلة النقدية الفترة (1990-2011).

القروض الداخلية		صافي الأصول الخارجية	السنوات
قروض للاقتصاد	قروض للدولة		
246,9	167,0	6,54	1990
325,8	158,4	24,3	1991
412,3	226,9	22,6	1992
220,2	527,8	19,6	1993
305,8	468,5	60,4	1994
565,6	401,5	26,3	1995
772,1	282,2	133,9	1996
741,3	423,6	350,3	1997
731,1	542,3	280,7	1998
935,1	658,7	169,6	1999
766,2	506,6	1310,7	2000
1078,4	394,7	1755,7	2001
1266,8	578,7	2342,7	2002
1380,2	423,4	3119,2	2003
1535,0	-20,6	4179,7	2004
779,8	-933,2	5515,0	2005
1905,4	-1304,1	7415,5	2006
2205,2	-2193,1	10247,0	2007
2615,5	-3627,3	10886,0	2008
3086,5	-3488,9	11997,0	2009
3268,1	-3510,9	-	2010

المصدر: بنك الجزائر على الموقع www.bank-of-algeria.dz.



قائمة
الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل البياني	الرقم
19	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	01
32	عرض النقود	02
41	منحنى فيليبس	03
59	السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت و الحركة التامة لرؤوس الأموال	04
60	السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت و الحركة الغير التامة لرؤوس الأموال	05
61	السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن و الحركة التامة لرؤوس الأموال	06
62	السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن و الحركة غير التامة لرؤوس الأموال	07
78	تطور النقود و الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام (1970-1989)	08
80	منحنى تطور معدل الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام (1970-1989)	09
82	تطور النقود و الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام (1990-2012)	10
85	منحنى تطور معدل الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام (1990-2012)	11

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
77	تطور النقود و الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام في الجزائر (1989-1970)	01
79	تطور معدل الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام (1989-1970)	02
81	تطور النقود و الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام في الجزائر (2012-1990)	03
84	تطور معدل الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام (2012-1990)	04

الفهرس:

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	شكر و تقدير
	الفهرس
	قائمة الأشكال البيانية و الجداول
01	المقدمة العامة.
06	الفصل الأول: البنك المركزي و السياسة النقدية
06	مقدمة الفصل الأول.
07	المبحث الأول: أساسيات حول البنك المركزي و السياسة النقدية.
07	المطلب الأول: الإطار العام للبنك المركزي.
07	أولاً: مفهوم البنك المركزي.
08	ثانياً: خصائص البنك المركزي.
08	ثالثاً: أهداف البنك المركزي.
09	المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي.
09	أولاً: البنك المركزي بنك الإصدار.
10	ثانياً: البنك المركزي بنك الحكومة.
10	ثالثاً: البنك المركزي بنك البنوك.
11	المطلب الثالث: تعريف السياسة النقدية و أهدافها.
11	أولاً: تعريف السياسة النقدية.
12	ثانياً: أهداف السياسة النقدية.
12	I. الأهداف الأولية.
14	II. الأهداف الوسيطة.

18	III. الأهداف النهائية.
20	المطلب الرابع: أسس ومبادئ السياسة النقدية.
21	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية عبر الفكر الاقتصادي.
21	المطلب الأول: الأدوات الكمية.
21	أولاً: سعر إعادة الخصم "سعر البنك".
22	ثانياً: سياسة السوق المفتوحة.
23	ثالثاً: نسبة الاحتياطي القانوني "الإلزامي".
24	المطلب الثاني: الأدوات النوعية.
24	أولاً: سياسة تأطير القروض.
24	ثانياً: السياسة الانتقائية للقروض.
26	المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي.
26	أولاً: معادلة التبادل.
28	ثانياً: معادلة كامبردج "صيغة الأرصد النقدية".
30	المطلب الرابع: السياسة النقدية في التحليل الكينزي.
32	أولاً: عرض النقود.
33	ثانياً: الطلب على النقود.
35	المطلب الخامس: السياسة النقدية في التحليل النقدي:
36	أولاً: جانب العرض.
36	ثانياً: جانب الطلب.
39	المطلب السادس: مدرسة التوقعات العقلانية.
42	خلاصة الفصل الأول.
43	الفصل الثاني: إستقلالية البنك المركزي و فعالية السياسة النقدية
43	مقدمة الفصل الثاني.
44	المبحث الأول: استقلالية البنك المركزي.
44	المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي.
45	المطلب الثاني: أسباب الدعوة لاستقلالية البنك المركزي.

47	المطلب الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي.
48	المطلب الرابع: مبررات استقلالية البنك المركزي.
50	المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية.
50	المطلب الأول: أسباب ضعف فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية.
51	المطلب الثاني: الخصائص العامة للسياسة النقدية في البلدان النامية.
52	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في البلدان النامية.
53	أولا: الأدوات الكمية للسياسة النقدية.
55	ثانيا: الأدوات النوعية للسياسة النقدية.
56	المطلب الرابع: شروط نجاعة السياسة النقدية.
57	المطلب الخامس: عوائق فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية.
58	المبحث الثالث: السياسة النقدية في ظل إختلاف أنظمة الصرف.
59	المطلب الأول: السياسة النقدية في ظل ثبات سعر الصرف.
59	أولا: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت و الحركة التامة لرؤوس الأموال.
60	ثانيا: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت و الحركة الغير تامة لرؤوس الأموال.
61	المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن.
61	أولا: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن و الحركة التامة لرؤوس الأموال.
62	ثانيا: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن الحركة الغير التامة لرؤوس الأموال.
64	خلاصة الفصل الثاني.
65	الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في الجزائر
65	مقدمة الفصل الثالث.
66	المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر.
66	المطلب الأول: السياسة النقدية قبل قانون النقد و القرض.
66	أولا: الإصلاح المالي لسنة 1971.
66	ثانيا: الإصلاح النقدي لعام 1986.
66	ثالثا: تكييف الإصلاح قانون 1988.
67	المطلب الثاني: السياسة النقدية في ضوء قانون 10/90.

67	أولاً: المبادئ الأساسية لقانون 90-10.
69	ثانياً: أهداف قانون النقد والقرض.
70	المطلب الثالث: توجهات السياسة النقدية منذ 1990.
70	أولاً: اتجاه السياسة النقدية خلال المرحلة 1990-1993.
70	ثانياً: اتجاه السياسة النقدية من 1994 إلى 2000.
72	ثالثاً: اتجاه السياسة النقدية خلال المرحلة 2001-2014.
72	المطلب الرابع: أدوات وأهداف السياسة النقدية حسب قانون 10/90.
73	أولاً: أدوات السياسة النقدية حسب قانون 10/90.
74	ثانياً: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.
76	المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في التأثير على المؤشرات النقدية في الجزائر.
77	المطلب الأول: تطورات المؤشرات النقدية قبل صدور قانون النقد و القرض 90-10.
77	أولاً: تطور النقود و الكتلة النقدية.
79	ثانياً: تطور معدل الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام.
81	المطلب الثاني: تطورات المؤشرات النقدية بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10.
81	أولاً: تطور النقود و الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام.
84	ثانياً: تطور معدل الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام.
87	خلاصة الفصل الثالث.
88	الخاتمة العامة
91	قائمة المراجع